وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-
كلية الأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

تخصّص: اللسانيّات العربيّة

مذكّرة تخرّج لنيل شهادة الماستر

المورفيم في الدرس اللّساني العربي نماذج وتطبيقات

إعداد الطالبتين:
بلقاضي أمال
بن نوار سميرة

المشرفة:
د. تواتية بوكربعة

السنة الجامعية: 2021- 2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-
كلية الأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

تخصّص: اللسانيّات العربيّة

مذكّرة تخرّج لنيل شهادة الماستر

المورفيم في الدرس اللّساني العربي نماذج وتطبيقات

إعداد الطالبتين:
بلقاضي أمال
بن نوار سميرة

المشرفة:
د. تواتية بوكربعة

السنة الجامعية: 2021- 2022

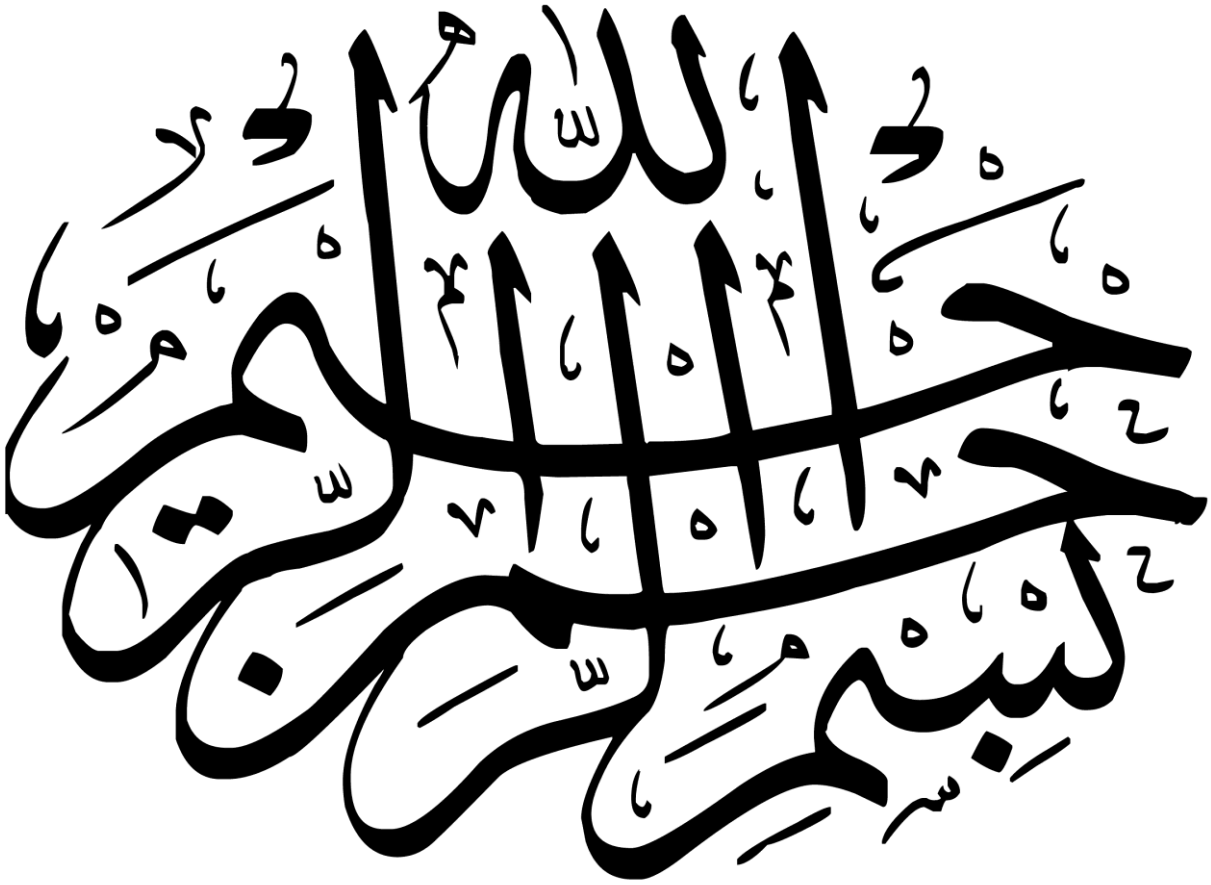
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بعد توفيقي من عند الله

- هو من يملك مفاتيح الحب والعطف والشعور بالقوة ,هو قنديل ظلامي ونور ايامي هو فسحة الامل فيها ,انت نعمة في حياتي فهو الرحمة ودفئ يغمر البيت بالرخاء والسعادة والاحساس بالامان وتبقى ملكا علي ارجاء روحي ابي الغالي.

- نجمة النجوم ,هي النور الذي يضيئ حياتي يا شمعة دربي يا بلسم الزمان,يا خير نبع العطايا يفحم وتملاالروح بالامل انت نبض قلبي والحياة هي دنيتي ونور عيني والعمر,مصدر السعادة والحب بلا حدود ,حظنك لي اصلب من الجدران امي تاج راسي

- سندي بالحياة هم ظل والسكينة ومنبع الحب الذي لا ينتهي الي اخوتي سارة ,نبيلة, فيصل

الي جدتي الغالية ,الي خالاتي واخوالي واعمامي وعماتي حفظهم الله

- الي من هم طمانينة القلب اصدقائي خليدة , عائشة,صفاء , حمزة

- كما اتقدم بالشكر الي اساتذ-ة . د الادارة معمر عبد الله,جهيدة

كما احيي الاساتذ-ةوالدكاتر-ة الذي كانوا بمثابة شعلة في حياتي انارولي الطريق واحيي عميد الكلية وكل من ساهم في مساعدتي معنويا وماديا اهدي لكم هذا العمل المتواضع

شكرا جزيلا.

امال

الاهداء

-اهدي ثمرة جهدي الى الذي قال فيهما الرحمن "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

-الي امي التي اعطتني ولم تبخل وحملتني تسعة اشهر ولم تشك الى التي كانت ولا تزال شمعة حياتي بها انير طريقي ومنبع الحنان حفضها الله لي واطال الله في عمرها ,الى احلى واروع انسان في قلبي به اتسمت طريقي ومنحني القوة لاتمام مشواري الدراسي ابي العزيز ,اطال الله في عمرك

-الي قرة عيني اخوتي حفظهم الله وانار طريقكم

-والى كل الصديقات ورفيقات دربي اسعدكم الله وحفظكم

-الى كل من تجمعنا بهم صلة رحم والصداقة والي كل من ساندني طول هذا العمل من قريب وبعيد

سميرة

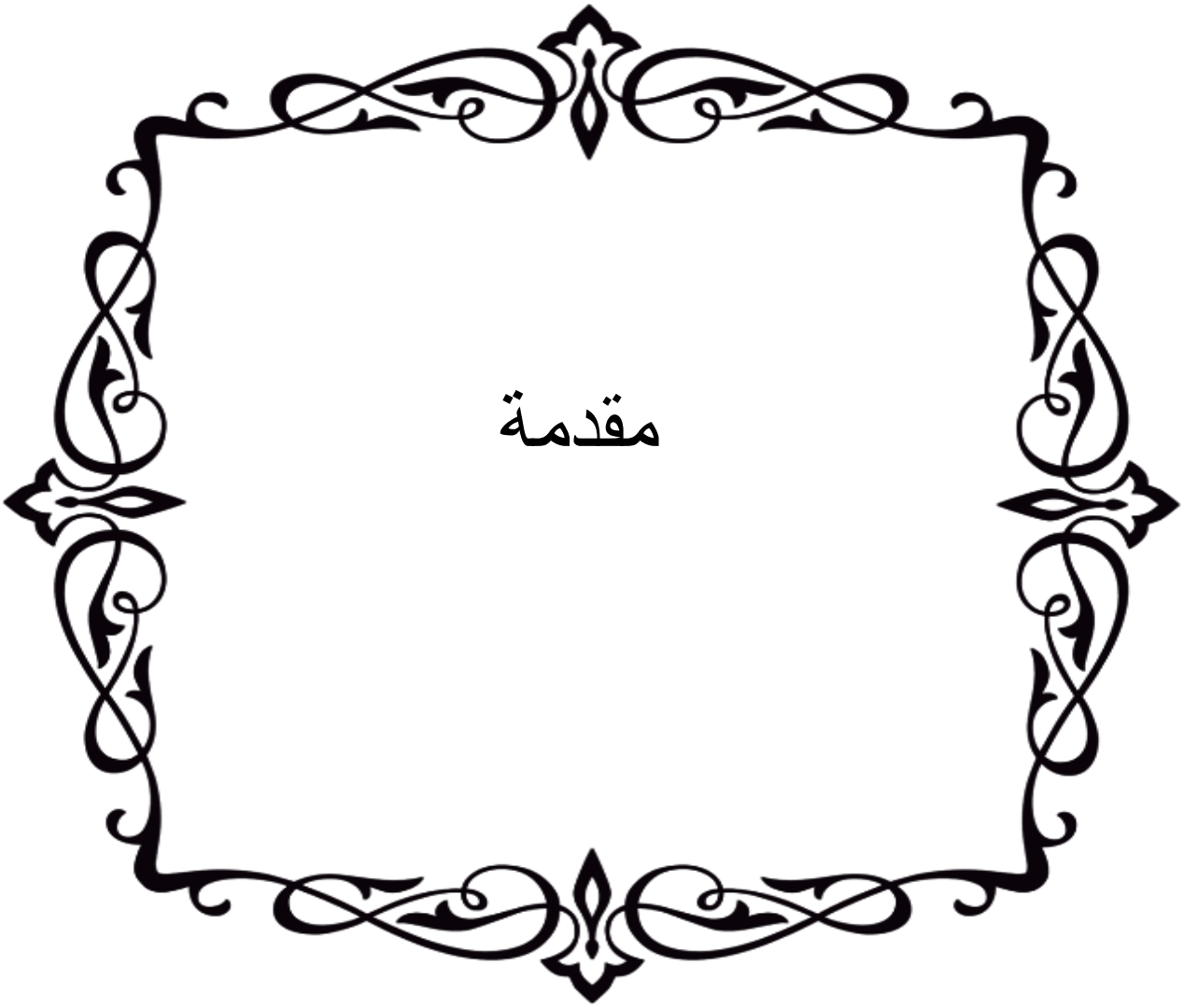

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ,والصلاة والسلام علي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم، ومن ولاه، أما بعد:

ان اللغويين المحدثين عدّوالمورفيم من اهم الركائز الذي ينبني عليه النظام الصرفي في اللغة العربية ويعرف في علم اللغة الحديث بالمورفولوجيا وحجتهم في ذلك ان المورفيم هو اساس التحليل الصرفي ,اي بصريح العبارة هو اساس تحليل اللغة العربية الي اصغر وحداتها الصوتية التي تحمل معنى الا انه اداة لبناء الصيغ وابنيتها داخل اللغة اثناء التكلم بينما يقوم المورفيم بتحليل اللغة الي اصغر وحداتها الصوتية ,كما انه هو من يقوم بالتمييز بين معاني داخل اللغة وعرف علماء اللغة العربية "علم الصرف" بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة التي ليست اعرابا اوبناءا والمقصود بالاحوال التغييرات التي تطرا على الكلمة من حيث تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة ,كما انه العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية اي في المورفيمات او الصرفيمات وهو بذلك جزء من علم قواعد الذي يتكون من علم الصرف وعلم النحو ,ويعد الدرس الصرفي الحديث فرعا من اللسانيات ,ويعني هذا الفرع بالبنية التي تمثلها الصيغ الصرفية والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية او نحوية ويطلق الدارسون على هذا الدرس مصطلح (المورفولوجيا) والصرف بهذا المعني يتناول النواحي الشكلية والتركيبية للوحدات اللغوية وموازيين الصيغ الصرفية وعلاقتها التصريفية فيما بينهما وكذلك النواحي الاشتقاقية

ومن الاسباب الداعية لاختيار الموضوع :

-الذاتية

-بما ان اللغة العربية تعتبر اغزرهن مادة وتعدد صيغها ومرونتها على الاشتقاق

لذا لقيت هذه اللغة اهتماما واسعا بالدراسة من اللغويين قديما وحديثا فتنوعت عندهم مجلاتها ومستوياتها اللغوية

-يعتبر المورفيم من المباحث التي عالجها علماء اللغة في مجال التركيب النحوي والصرفي واذا عدنا ما توصل اليه الباحثون في دراستهم للغة العربية وهم متاثرون في ذلك مما ابتدعه اللسانيات من مفاهيم نقول بان هذا المورفيم ظل يكتنفه الغموض وعدم التجديد

-الموضوعية

-رغبة الباحث في ان يقدم للدرس اللساني في العربية ما يفيد

-دخل المورفيم مصطلح الي مؤسسات اللسانية واللغوية العربية

-يعد علم الصرف من العلوم اللغوية التي عرفها العرب كما اشار اليها الغرب من خلال بحوثهم اللسانيات

-الجدل القائم حول امكانية تطبيق المناهج اللسانية الحديثة على اللغة العربية

كما ان المفكريين فعلا توصلوالى الكثير من المفاهيم الذي يخدم هذا القطاع المعرفي من جهة وتسهم في معانيه الظاهرة اللغوية وسبر اغوارها من جهة اخري فيما يتعلق بالمورفيم وطرحوا عدة اشكاليات من بينها :

- ما معني المورفولوجيا والفرق بين هذا العلم وعلم الصرف التقليدي؟

- ما هي أهم مكوناتها؟

كما استفدنا من الدراسات السابقة نذكر من بينها :عبد الحميد غيث مروان النظام الصرفي في اللغة العربية من خلال اللسانيات الحديثة ,ومجيد محمد جبر العبودي الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن ايوب

واتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على اليتي الوصف والتحليل

وللاجابة عن هذه الاشكاليات قسمنا بحثنا هذا الى فصليين :

الفصل الاول :كان حول المورفولوجيا وعلم الصرف التقليدي وتناول من خلاله مبحثيين اساسيين :المبحث الاول

-تعريف علم الصرف

-نشاته ومواضيعه

اما المبحث الثاني كان حول المورفولوجيا تناول اربع مباحث :

-تعريف مصطلح المورفولوجيا

-مكونات المورفولوجبا

-المورفيم ودلالته

-الفرق بين المورفولوجبا وعلم الصرف

اما بخصوص الفصل الثاني :فكان حول جهود المحدثيين في تحديث الدرس الصرفي العربي –نماذج-

فتطرقنا الى تقسيمه الى اربعة مباحث :

-تمام حسان

-محمود سعران

-ابراهيم انيس

-عبد الرحمان ايوب

ثم انتهينا بخاتمة توصلنا الى اهم النتائج ومن الصعوبات التي واجهتنا خلال مسيرة بحثنا ضيق الوقت ,قلة المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع ,

كمااخذنا من مصادر ومراجع اهمها:ابراهيم انيس ,من اسرار اللغة العربية , وابن منظور ,لسان العرب

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلي الأستاذة الدكتورة المشرفة **" تواتية بوكربعة"** لعطائك الواسع، لك كل الثناء على كل ما قدمته لنا من معلومات قيمة ساهمت في إطراء موضوع دراستنا، زادك الله إشراقا، ودمت برعايته.

مدخـــل

مفهوم الدرس الصرفي وطبيعته ومجالاته من منظور وصفي:

الدرس الصرفي الحديث – وهو فرع من فروع اللسانيّات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي- يعنى يتناول البنية التي تمثّلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدّي معاني صرفية أو نحوية ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجي وهو ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية [1].

ويلاحظ أن الدرس الصرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي، وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث، لأنّ الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من اجل توظيفها في تركيب نحويّ وانّ الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة، أو تدرس مفردة وتبيّن التغييرات في بنيتها والغرض من ذلك، وتصنّف اسما أو فعلا أو حرفا تحت أي فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع والتعريف والتنكير فيتناولها النحويّ في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكم فيها العلاقات النحوية وتمنحها الحركة والديناميكية وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية وقد سبق ابن جني.

علم اللغة الحديث في جعله الصرف جزءا من النحو، فهو يقول في تعريف النحو:<<النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتنكير والإضافة والنسب والتركيب، فالتثنية والجمع والتحقير

[1] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1955، ص170.

والنسب هي في عرف علم اللغة الحديث فصائل نحوية ,وقد اعتبرها ابن جني كذلك في ذكره إياها ضمن وسائل النحو.[1]

وقد أشار د.تمام إلى أن النظام الصرفي في العربية الفصحى ينبني على ثلاث دعائم هي:

- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى التقسيم الكلم ويرجع بعضها الأخر في تصريف الصيغ.

– طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

– طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وهي وجوه الارتباط بين مباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.[2] ويبحث علم الصرف الوصفي موضوعات كثيرة، مثل أبنية الأفعال في لهجة معينة، وأبنية الأسماء في العربية الفصحى المعاصرة، والمشتقات في القران الكريم، والمصدر في الشعر الجاهلي، فهذه أمثلة لدراسات تتناول بناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه في زمن بعينه.

ويبحث علم الصرف الوصفي موضوعات كثيرة، مثل أبنية الأفعال في لهجة معينة، وأبنية الأسماء في العربية الفصحى المعاصرة، والمشتقّات في القران الكريم، والمصدر في الشعر الجاهلي، فهذه أمثلة لدراسات تتناول بناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه في زمن بعينه.

[1] ينظر: عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية معهد الإنماء العربي، لبنان، 1982، ص81.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الطبعة 1994، المغرب، ص82.

ومجال بحثه في الوحدات الصرفية المسماة المورفيمات (morphemes) دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي (syntaxe) – والتي أهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق.[1]

ومكانه في اللسانيات في الأصوات بعد الأصوات وقبل النحو والدلالة، فهو يضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة والذي يبدأ من الأصوات إلى البنية إلى التركيب النحوي ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها.

[1] ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة،1971، ص.11

ويرى الوصفيون أن أهمية الدراسات الصرفية تكمن في أنها تساعدنا على إيضاح العلاقات بين الكلمات داخل الجمل وعلى تحليل البناء الداخلي للكلمات وحصر المورفيمات المتصّلة التي تلحق بكلّ نوع من أنواع الكلمات سواء ألحقت في البداية أو في الوسط أو في الأخر.[1]

وقد أدرك علماؤنا القدامى أهمية الصرف والدور الذي يلعبه في علم الإعراب ولإدراكهم هذا ولعلمهم بأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فقد مهّدوا لأبواب الدراسة النحوية بالحديث عن الكلمة وأقسامها وعن الشروط الصرفية التي لا يصح بها هذا الإعراب أو غيره وقد وفقوا في استثمار هذه المعطيات الصرفية لصالح النحو توفيقا عظيما قال د قدور:<<وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسهم الإعرابي الذي صح أن يطلق عليه النحو، لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد. وقد تنبّه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض الأصوات العربية مخارجها وصفاتها وغير ذلك وهذا عندي دليل على فهمهم تسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم على حدوده وان لم يتبعوه نهجا لهم في الإجراء الدرسي، وما ذلك إلا لتشعّب المواد المطروحة على بساط البحث وتعدد الوجهات النظر واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم، كالمنطق والبحوث الفقهية والأصولية والكلامية>>. والفرق بين الاتّجاهين الحديث والقديم إلى علم الصرف أن الثاني كان يتناوله ضمن القواعد النحوية ولم يتناوله تناولا مستقلا بذاته أضف إلى ذلك أن هذا التناول قد غلبت عليه النزعة المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها

[1] ينظر: صلاح ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، ط 1، 1405هـ / 1984م، ص154.

إلى قواعد الصواب والخطأ وحدها بخلاف الأول الذي كانت نظرته علمية موضوعية وصفية واقعية، فالفرق بينهما هو عين الفرق بين عالم اللغة ومعلم اللغة، فعالم اللغة يفحص ويصف الظواهر اللغوية ويستقرىء خصائصها من خلال الاستعمال ويصنّفها ويجرّدها ولا يسال عن الجائز، أما معلّم اللغة فهو الذي يسأل عن الصواب والخطأ والجائز في اللغة وغير الجائز .فالوصفية تستقرئ وتصف وتصنّف وتفسّر ,والمعيارية تقعد وتضع مقاييس الصواب والخطأ. وقد استطاع عالم اللغة الوصفي أن يكشف جوانب علمية ايجابية في التراث اللغوي العربي كما هيا العقول لقبول وصف جديد للغة العربية يختلف عن النموذج التقليدي، كما ربط هذا الاتجاه بين اللغة والمجتمع ودفع إلى الفكر اللغوي فكرة تعدّد المستويات اللغوية واختلافها من ناحية وترابطها من ناحية أخرى كما قطع شوطا بعيدا في الدراسات الصوتية واللهجية القديمة والحديثة.

وبصورة عامة كان لدعاة الوصفية فضل في نشر أصول ومبادئ الفكر اللغوي الحديث ووضع الباحثين والدارسين للغة العربية في العالم العربي أمام تحد حضاري يتمثل في تطوّر علم اللغة وضرورة اللحاق به ومتابعته، وبذلك فتحوا أمام أعينهم مجالا حضاريا كان لدعاة الوصفية فضل اقتحامه في وقت كان العالم العربي كلّه لا يدري شيئا عما يسمّى بعلم اللغة,ولولا جهودهم في هذا الصدد ما أصبح هذا العلم وفروعه من المقررات الثابتة في الجامعات العربية.[1] وأشار "د.السعران" إلى طبيعة التحليل المورفولوجي الحديث، فذكر أن اللغوي يبدأ تحليله عندما يصل إلى فونيمات اللغة التي يدرسها ثم يبحث بعد ذلك عن

1 ينظر حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص242-241.

طرق يقسّم بها الكلام المنطوق إلي وحدات شكلية وكلّ وحدة شكلية تتكون من مجموعة من الفونيمات وهي كثيرة وفي كلّ لغة بعض السمات التكوينية التي من شأنها أن تهدي للوصول إلى الحدود بين الوحدات، ويستطيع الباحث اللغوي بالاهتداء بهذه السمات التكوينية وبغيرها من الظواهر أن يحدّد ما يسمّى بالمورفيمات الخاصة باللغة، وبعد تحديد مورفيمات اللغة يأخذ اللغوي في دراسة الطرق التي تأتلف فيها المورفيمات في كلمات والطرق التي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة. وهذه الدراسة تعرف باسم المورفولوجيا.[1]

- اهتمامات الدراسة المورفولوجية الوصفية الحديثة ومجالاتها:

يهتم علم الصرف أو المورفولوجي (Morphology) بالصيغ (the forms) فيدرس الصور المختلفة للصيغ –القيم الخلافية بينها – وكذلك القيم المتوافقة، ووظيفة الصيغ في التراكيب، فهو يحدّد شكل الأسماء وتقسيماتها كذلك شكل الأفعال وتقسيماتها من حيث الزمن أو التصرف والجمود أو الصحّة والاعتلال أو النقصان وغير ذلك. وقد درسه د.تمام تحت مصطلح البنية، أي بنية الكلمة المفردة، وأشار إلي تحته من الموضوعات: أقسام الكلام، والجمود والاشتقاق، والجمود والتصرف، والتجرد والزيادة والصيغة الصرفية والميزان الصرفي، وإسناد الأفعال إلى الضمائر وتقليب الصيغ.[2]

[1] ينظر: محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ج1، ص 188.

[2] ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، الناشر عالم الكتب، ط1، 1420هـ / 2000م، ص69-39.

إذ تنصبّ الدراسة الصرفية للصيغ على تحديد الشكل الخارجي لها ووظيفتها وبيان الأوجه الاتفاق والاختلاف بينها.[1]

ويلاحظ أن الأقسام الرئيسية التي تنتظم المسائل الصرفية، كما اتضحت لدى المتأخرين ثلاثة أقسام يضم كل منها عددا كبيرا من الجوانب والقواعد الفرعية، أولها مخصص لتصريف الكلمة لغاية معنوية وفي الاشتقاق بأنواعه والنسب والتصغير والزيادة ومعانيها ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية وغير ذلك. وثانيها موجّه لرصد التغيرات التي تعتري الكلمة لغير غاية معنوية وفيه الإعلال والإبدال والقلب، والنقل والإدغام والإمالة والوقف والتقاء الساكنين وغيرها من قواعد الأداء الصوتية الصرفية وثالثها ما دعي بمسائل التمرين.

وهاهو اللغوي الانجليزي الشهير فيرث firth رائد الدراسات اللغوية الوصفية في العصر الحديث يوضّح طبيعة الدرس المورفولوجي (Morphology) ويوصي الواصف الصرفي أن يدخل في اعتباره البنية الشكلية (formal structure) والظروف الاجتماعية الكائنة عند نطق الكلام وأن يتجنّب إدخال تصنيفات سابقة مقدّما وألا يعترف إلا بالأقسام اللغوية التي تعبّر عنها اللغة موضوع البحث بطريقة شكلية كالاسم والفعل وهلّم جرّا وان يحّدد قائمة بعناصر هذه الأقسام وتوزيعها ووظيفتها ومعناها علي المستوى الصرفي في مصطلحات خاصّة بالنظام الصرفي الذي تتبعه اللغة، وفي علاقة ذلك بظروف الاستعمال في الواقع وعليه كذلك أن يحدّد بعناية مدى الاستعمال هذه الأقسام في اللغة وأن يبين

[1] المصدر السابق، ص28.

الوسائل التي تتضح بها أحلى صورة، وعليه أيضا أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورّية أو فلسفية.[1]

والوحدة الصرفية (Morpheme) عند أول مرحلة من مراحل التركيب في اللغة. وقد لوحظ انّه يعتمد في تعريفه للمورفيم على فندريس لا على بلومفيلد، وينصّ على انّفندريس يعّرف المورفيم بأنه عبارة عن عناصر صرفية ترتبط الأفكار في سيمانتيمات –أو نواة المعجم –.[2]

والصرف عند د.تمام يدرس ويحلّل العلاقات الراسية أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة والتي يطلق عليه في الانجليزية relateons paradigmatic.

والرجل يدرس هذه العلاقات ويحلّلها على أساس شكلي خالص مقتفيا في ذلك اثر مدرسة بلومفيد ومستبعدا المعني في التحليل. وهو ينصّ على انّه يريد أن يجعل المعلومات اللغوية كلّها برجماتية تبني على الاستقراء بالحس لا حدس والتخمين.

وبناء على هذه النظرة يبدأ في تصنيف أقسام الكلام تصنيفا شكليا تبعا لشكلها الإملائي أو الصرفي أو المعنى الوظيفي، ثم يضيف معيار أخر هو الوظيفة الاجتماعية ويصل من ذلك إلى أن أقسام الكلام في العربية أربعة لا ثلاثة هي: الاسم والفعل والضمير والأداة.[3]

ونراه يعتمد في دراسة العلاقات داخل الجملة على فكرة الفصائل النحوية، كالأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والزمن ثم يربط بينها وبين ما يطلق

[1] ذكره: سعران في كتابه: علم اللغة، ص195 نقلا عن فيرث، مشيرا إلى كتابه.
Gencral linguistics and d escriptive gramm ar . J .R. Firth , novem ber 1951,p122.

[2] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 204.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص 230 وما بعدها.

عليه التعليق السياقي أو الربط السياقي, والمعروف عند الوصفين أن التسلسل الهرمي للنظم اللغوية يفرض اعتبار الفونيمات –وليس الفونات phones- هي المادة التي تتشكل منها الوحدات الصرفية Morphemes وبذلك يكون تحديد الفونيم مرحلة وسيطة في التحليل بين المستوى الفوناتيكي والمستوى الصرفي بيد أن الفونيمات التي تشكل المورفيمات أو الصيغ يمكن أن يعرض لها تبدلات صوتية بحكم الجوار الصوتي وليس الواو و الياء في ذلك بدعا وان كانت من أكثر الفونيمات عرضة للتغيير. وقد اقترحت مصنفات الوصفيين لعلاج ذلك المستوى خاصا من التحليل أطلق عليها المستوى الصرفي الفونيمي Morpho-phonemi.

ويقرّر "د.السعران" أن الوحدات النحوية التي يقوم عليها التحليل النحوي تتألف عادة من المورفيمات والكلمات ويطلق عليها الوحدات الحاملة للمعنى. وهو في تقسيمه هذا يختلف مع بلومفيد الذي يدخل الكلمات في إطار المورفيمات الحرّة. ونراه يحاول التوفيق بين آراء "بلومفيد" التصنيفية الشكلية التي تستبعد المعنى وأراء فيرث الذي ينطلق في نظريّته من المعنى.[1]

ويفرّق الوصفيون بين الصيغة والوزن ويطلقون على الصيغة مصطلح (المورفيم): وعلى الوزن مصطلح (المورف)، ويوضّحون ذلك بأن (شارك)

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 232.

مورفيم يدلّ على المشاركة و(الفاعل) مورف، فالفرق بين المورفيم والمورف في عرف الوصفيين هو عين الفرق بين الصيغة والوزن.[1]

وتجد الإشارة إلى أن الدراسات الصرفية الحديثة – وكذلك الدلالية –رغبت عن مصطلح الكلمة وأخذت تبعده عن مجال عملها، وذلك لصعوبة تحديده والاتفاق على مداولة في مختلف اللغات الإنسانية، وكثرة تفسيراته التى جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعددة كالدين والفلسفة والنحو القديم

ولذلك يقترح اندريه مارتينه (Martinet) اللغوي الفرنسي الشهير الذي اخلص اللسانيات الوظيفية بديلا للكلمة هو ما يعرف بالوحدة الدالة (moneme)

وقد علق د.قدور إلى ما ذهب إليه "مارتينيه" يستند إلى نظريته المعروفة بنظرية التقطيع المزدوج، وقد علق د.قدور على ما سبق قوله "رأينا أن الدراسات اللسانية الحديثة رغبت عن مصطلح (كلمة) لصعوبة تحديده، والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية لذلك اختارت بدلا من مصطلح (الوحدة الدلالية) الذي يتشعب إلى مصطلحين وهما (الوحدة الدلالية المعجمية) و(الوحدة الدلالية الصرفية)، ثم يكتفي عادة بالاصطلاح (الوحدة الدلالية) للقسم الأول واصطلاح الوحدة الصرفية للقسم الثاني، أما إذا أردنا الإبقاء إلى مصطلح (الكلمة)- كما هي الحال في هذا الكتاب – فينبغي تحديد ما يقصد به ابتداء قبل أن ندخل في فوضي المصطلحات التي غدت تعصف بالكثير من دراساتنا الحديثة فالكلمة عندنا تماثل الوحدة المعجمية دون أن تدل على شيء من الوحدة الصرفية، لذلك نشترط للكلمة أن تكون ضمن مداخل المعجم المتصرفة ذوات الدلالة العرفية الاجتماعية وهى غالبا ما تكون من مبنى ثلاثي، لأن أغلب الكلم في

[1] ينظر: صلاح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص.103

العربية ثلاثي الأصول، ويرى د.تمام إن معايير الكلمة أن تكون صالحة للأفراد عن السياق وللحذف منه وللحشو فيه وللإبدال بغيرها في السياق أيضا، والكلمة - كما هو معروف – مجموعة من الأصوات اللغوية في قالب أو شكل صرفي هو ود.قدور يستبدل مصطلح الكلمة بمصطلح الوحدة الدلالية التي تنشطر بدورها إلى مصطلحين هما الوحدة الدلالية، والوحدة الصرفية ويرى أن الأولى الأخذ بمصطلح الوحدة الدلالية، لأنه أقرب إلى المفهومات اللسانية من غيره، أو الإبقاء على مصطلح الكلمة مؤقتا مع التنبيه على مدلوله الحديث الذي يساوي مصطلح الوحدة الدلالية.

أساس التحليل الصرفي الحديث. وهو: مبني صرفى له صور متعددة كما أن له وظائف متعددة. والشكل الكمّي للوحدة الصرفية أما حركة، كالضمة أو الكسرة في نحو (أكرم). وهو مورفيمان لكل منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول أو صوت واحد هو مبني زائد على أصول الكلمة، كالألف في (كابد) والهمزة في (أكرم) والتضعيف في (قدّر). ومنه الفتحة التي تفرّق بين اسم الفاعل واسم المفعول في نحو(مكرّم) و(مطعّم) و(مكرّه)و(مجبّر) و(معدّم) و(مضرب). أو صوتان اثنان، كالألف والتاء في نحو (اقتصد)، والتاء والألف في نحو (تكاثر)، والألف والتاء في جمع المؤنث، والواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر والألف والنون أو الياء والنون في المثنى.أو ثلاثة أصوات، كالألف والسين والتاء في نحو (استغفر).[1]

أو أدوات (حروف المعاني)، كباء الجر، وتائه ولامه، وواو العطف، وسين الاستقبال وحرف الاستفهام وهلمّ جرا. أو لواحق، كعلامات التثنية والجمع السالم، وتاء التأنيث وغير ذلك أو أدوات مؤلّفة من حرفين. أو مجموع من

[1] فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، ص56.

الكلمات الجامدة ذوات الوظائف الصرفية أو النحوية الخاصة، كالضمائر المنفصلة والمتصلة، وأسماء الإشارة، والموصول. آو كلمات ذات أصول معجمية اشتقاقية استخدمت استخدام الأدوات، مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها، أو مبنى مقدّر وهو ما يدعى في اللسانيات الوصفية الحديثة بالمورفيم الصفري، وهو ضمير في نحو (قرأ)، ومثله مورفيم النفي المقدّر كالذي في قوله تعالى: {تَاللَهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسَفُ} [يوسف :85]، وقول امرئ القيس:

فقالت يمين الله أبوح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك وأوصالي.

وتقسم الوحدات الصرفية بحسب ورودها في السياق إلى قسمين هما: (وحدات صرفية حرة) وهي التي تستقل بنفسها ويمثلها في العربية ضمائر المنفصلة (free Morpheme) والأدوات والأفعال والأسماء. ووحدات صرفية مقيدة (BOUND Morpheme) وهي التي لا تستقلّ بنفسها كالضمائر المتصلة وهمزة افعل وألف كاتب وتاء وهلم جرا. وثمة نوع ثالث لا يرد في السياق لكنه يدلّ مع ذلك دلالة غيره من الوحدات التي تحد في السياق من خلال مبنى محدد مع عدم وجود اي مبنى صرفي يشير إلى ذلك، ويمثله الضمائر المستترة في نحو (بحث) و(يبحث) و(ابحث) وهلمّ جرا.[1]

وعلى الباحث اللغوي بعد ذلك تقسيم السلسلة الكلامية إلى عناصرها المكوّنة لها أولا ثم التعرّف على وحداتها الصرفية ثانيا.

[1] ينظر.حجازي، المدخل، إلي علم اللغة، ص58-59 و د. قدور، مبادئ اللسانيات، ص 148.

وللمورفيم تعريفات كثيرة عند مدارس البحث اللغوي الحديث غير أنها تتفق كما أشار د. حجازي – في أنها تعدّ الوحدة الصرفية اصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية في بنية الكلمة.[1]

وتعريف بلومفيد، بأنه: ‹‹صيغة لغوية لا تحمل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى››.[2]

ومنها كذلك قول بعضهم في تعريفه بأنه صيغة أو عنصر لغوي يدّل على معاني أو مقولات الصرفية والنحوية المعروفة باسم (Categories grammatical) وهذه الوحدة ليس لها دلالة عرفية أو اجتماعية، وليس لها بالمعجم، وخذ الوحدة هي أصغر وأدنى جزء في السلسلة الكلامية، وبالتالي لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء اصغر ذات معنى أو وظيفة نحوية أو صرفية.

وأشار د. حجازي إلى إمكان وجود الوحدات الصرفية على نحو غير مباشر في حين تظهر لنا صورها الصرفية على نحو غير مباشر في حين تظهر لنا صورها الصرفية على نحو مباشر تعدّ من الحقائق التي تنطلق منها نظريات حديثة في التحليل الصرفي، وأوضح فكرته بمثال مضمونه أن الفرق بين (قرب) و(اقترب) ولكن التغيّر ليس واحدا من الناحية الصوتية على الرغم من اتّحاد الوظيفة في بنية اللغة، ومعني هذا أن التاء تأتي في جوار صوتي بعينه وتأتي الطاء في جوار صوتي آخر وشبيه بهذا أمر التاء والدال في (قرب).[3]

---

[1] ينظر: محمد بن محمد ابن الحاج، المدخل، المطبعة العامرة الشريفية، ص56، وينظر كذلك: د.قدور:مبادئ اللسانيات، ص 148.

[2] المرجع نفسه، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص58-57.

و(اقترب) من جانب، و(زهر) و(ازدهر) من جانب آخر، فالتاء في جوار صوتي معيّن والدال في جوار صوتي آخر.

وأشار إلى أن هناك أكثر من اتّجاه في تصنيف الوحدات الصرفية، ومن هذه التصنيفات التصنيف الشكلي والذي تقسّم فيه الوحدات الصرفية إلى وحدات صرفية حرّة وأخرى مقيّدة وأشار إلى أن الفرق بينهما يكمن في أن الوحدات الصرفية الحرّة يمكن أن توجد مستقلّة – أي منفصلة – على عكس الوحدات الصرفية المقيّدة التي لا توجد إلا مرتبطة –أي متّصلة –ومثّل للنوعين بالضمائر، المتصلة منها للمقيدة والمنفصلة للحرّة. وحلّل نموذجا هو(مصريون) فذكر أنه يتكوّن من وحدة صرفية حرّة هي (مصر) ووحدة صرفية مقيّدة هي الكسرة والياء المشددة يليها وحدة صرفية مقيّدة هي الضمة الطويلة يليها وحدة صرفية أخرى هي النون المفتوحة .ففي الكلمة وحدة صرفية حرّة واحدة فقط وعدّة وحدات صرفية مقيّدة لها وظائف النسب والجمع وحالة عدم الإضافة. ومنها تصنيف إلى تتابعيه (sequential morphemes)وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها الصوتية من الصوامت والحركات دون فاصل يفصل بين هذه المكوّنات، وهذا النوع غالبا ما نجده في الضمائر. وغير تتابعيه (non - sequential morphemes) وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوّناتها الصوتية من الصوامت والحركات على النحو غير متّصل. وهذا النوع يمثّله كل ما يتعلّق بالأوزان في العربية، ومثّل لذلك بكلمة (كاتب)، وذكر أنها عبارة عن وحدتين صرفيّتين غير تابعيتين، الأولى تتكوّن من الحروف الأصول التي هي (ك +ت- ب)، وهي وحدة صرفية غير تتابعيه، لأن أصواتها لا تكون تتابعا متّصلا في أية

كلمة عربية، وتكوّن الثانية من فتحة طويلة وكسرة التاء، بذلك تعدّ الأصول وحدة صرفية غير تتابعيه، وتعدّ الأوزان أيضا وحدات صرفية غير تتابعية.[1]

ومما ينبغي الإشارة إليه أن أصحاب الاتجاه الصرفي الحديث يميلون في دراسة البنية الصرفية في اللغة العربية إلى تحليل معظم الكلمات إلى عنصرين أساسيين هما الجذر والصيغة، وهما عنصران متلاحمان لا ينفصلان ولا يمكن أن يقوم واحد منهما بنفسه والجذر هيكل صامت ذو ترتيب ثابت لا يتغير ويفيد معنى لغويا عاما يشترك فيه كل أفراد العائلة الاشتقاقية الواحدة. وأما الصيغة التي تتابع الوعاء الذي يصب فيه الجذر انطبق على الأفعال.غير أن الأسماء تختلف في كيفية توزيع الصوائت (vowels configuration) فيها وكذلك في نوع الزوائد التي تتضمنها من سوابق ولواحق وحشو. وكذلك يمكن تحليل الكلمات الجامدة إذا صغّرت أو جمعت جمع تكسير.[2]

والوصفيون يقسّمون المباني في النظام الصرفي للعربية ثلاثة أقسام، القسم الأول: مباني التقسيم، أي التقسيم السباعي للكلمة وما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية فانه يتفرّع إلى مبان فرعية يضمّها المبنى الأكبر، وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية. ومن هنا فان طائفة من الصيغ تقع مباني متفرّقة عن المبنى الأكبر وهو الاسم وطائفة ثانية تقع فروعا مع المبنى الأكبر الثالث وهو الفعل، وكلّ الصيغة من هذه الصيغ الفروع تعبّر عن معنى فرعي منبثق عما يفيده المعنى الأكبر من معنى تقسيمي عام كالاسمية والفعلية. أما مالا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني

1ينظر: محمود حجازي، المدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، ص 59-60.

[2] ينظر: جعفر، البناء الصرفي للغتين العربية والسواحلية دراسة تقابلية، ص 60.

التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فمبانيها في صورها المجوّدة، إذ لا صيغ لها. والقسم الثاني (مباني التصريف) وهي التي تعبّر عن المقولات الصرفية الرئيسية الآتية: الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين، والتصريف ومقولة التصريف الزمني للأفعال. وهذه المباني ليست صيغا أو أوزانا صرفية أو مباني جامدة ذات استقلال شكلي، ولكنها لواصق مضافة إلى تلك الأشكال الصرفية المنتمية إلى مباني التقسيم. وتقسّم هذه اللواصق المستخدمة في التصريف إلى ثلاثة أنواع هي السوابق والأحشاء واللواحق، فالسوابق مثل أحرف المضارعة آلة التعريف، والأحشاء مثل ألف الجمع في نحو (رجال) واللواحق نحو علامات التأنيث الثلاث ودلائل التثنية والجمع السالم بنوعيه وتاء التأنيث اللاحقة بآخر الفعل وهلم جرّا. وذكروا أن اللغات تختلف في عدد المقولات وفي طرق التعبير عنها، ولذلك فعلى الباحث ألا يتوقّع أن يجد في اللغات الأجنبية المقولات التي اعتادها في لغته الأصلية.

وتحدثوا عن هذه المقولات وشرحوها في ضوء منهجهم الوصفي.[1]

والثالث:مباني القرائن اللفظية.

وتهتم اللسانيات الوصفية بدراسة الأنماط الصرفية التي تتخذها كلّ لغة لمفرداتها دون أن تنظر إليها بمعيار الحسن أو القبح، بل تحددوا وتحاول التحديد وسائل بناء الكلمة في كل لغة هادفة إلى تقرير حقائق دون قدح أو مدح، مع

[1] د. محمود السعران، علم اللغة، 233. وينظر: محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، ط3، بيروت، ص332، و د.قدور، مبادئ اللسانيات، ص211-18.

الاعتراف بأنّ للعربية الفصحى خصوصيات وتصنيفات كثيرة تخلوا منها لغات كثيرة، وأنّ لكلّ لغة نمطها الخاصّ في بناء مفرداتها.[1]

وينبغي أن نتنبّه إلى قضية مهمّة وهي أن معنى المذكر في اللغة التي تقسم الاسم إلى مذكر ومؤنّث ومحايد، والاسم المفرد في اللغة التي تتبع نظاما ثنائيا في تقسيم الاسم من حيث العدد إلى مفرد وجمع ذو معنى نحويّ غير المعنى النحويّ للمفرد في اللغة التي تتبع تقسيما ثلاثيا إلي مفرد ومثنى وجمع كاللغة العربية والمعنى النحويّ للمفرد في كلتا هاتين اللغتين غير المعنى النحوى للمفرد في اللغة التي تتبع تقسيما ثلاثيا إلى مفرد ومثنى والجمع كاللغة العربية، والمعنى النحويّ للمفرد في كلتا هاتين اللغتين غير المعنى النحوي للمفرد في اللغة الفيجية التي تميّز من الناحية الشكلية بين مفرد ومثنى وجمع صغير وجمع كبير.[2]

- الوصفيون وقضايا الصرف العربي:

-الوصفيون والميزان الصرفي:

أحد العلماء اللسانيات الوصفية الحديثة على الصّرفيين العرب جعلهم (قول) و(بيع) أصلا (قال) و(باع) وكذا في جميع أبواب الأجوف، ورفضوا أن يبنى شيء على شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون: من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟ ويجيبون بان الميزان الصرفي هو السبب في هذا إذ أنهم عندما عرضوا الأجوف على (فعل) لم يستجيب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ أن (قال) لا يمكن أن تكون (فعل) لذلك كان لابد من الزعم أو الافتراض، وذكروا أن هذا الأصل المزعوم قد أوقع الصرفيين العرب في

[1] ينظر: المصدر السابق، ص60.

[2] أشار إليه سعران محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان في ص193 نقلا عن فيرث ص227.

تعقيدات كثيرة، حيث واجهوا من الكلمات ما تحقّقت فيه شروطهم دون أن تقلب فيه الواو أو الياء ألفا، ونتج عن ذلك أنهم راحوا يحصون الألفاظ ويضعون لها شروطا وقيودا مما عقد مسالة الاعتلال وجعلها من اعقد مسائل الصرف العربي.[1]

ومما يلاحظ أن اللسانيين المحدثين في نقدهم هذا عالة على فيلسوف العربية "أبي فتح عثمان" الذي أكّد لنا توهّم النحاة لذلك الأصل حين قال في خصائصه:[2] <<وهذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في قام: قوم، وفي باع: بيع، وفي طال: طول وفي خاف، ونام، وهاب: خوف ونوم، وهيب، وفي شدّد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستوعن وفي يستعد يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدعى أن له أصل يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال، حتي أنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك: نوم جعفر، وطوّل محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوّه، وليس الأمر كذلك، بل بضدّه، وذلك انه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: أنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيئه على ما ذكرنا، فإما أن يكون استعمل وقتا من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطا لا يعتقده أحد من أهل النظر>>.

ويقترح هؤلاء وغيرهم من العلماء اللسانيات الحديثة أن تقاس الكلمة على أساس ما هي عليه فعلا بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير أو ما إلى ذلك، فان قلت (فعل) وان قلت(صام) فوزنها (فال)، وان قلت (داع) فوزنها (فاع) وإن قلت (مرّ) فوزنها (فعّل) لأن تلفظها (مرّر) وان قلت (عدّة) فوزنها (علّة)،

[1] ينظر حمو، محاولة ألسنية في الأعلال، جامعة دمشق، ص171.
[2] المرجع نفسه، ص 208- 207

وإن زدت حرفا في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه نحو كبّر (فعّل)، واكتحل (افتعل)، فهم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقا للمقاييس الصرفية التقليدية، ليسهل ضبط قياسها الصوتي ضبطا دقيقا، فإن قلت مثلا (رمى) فوزنها (فعى) لا (فعل) بسبب قلب الياء ذات الطبيعة الانزلاقية فتحة طويلة –هى الألف المقصورة ومثلها (نام) على (فال)، لأنك حوّلت عين الفعل فتحة طويلة فحذفتها وعلى هذا فقس، ولذلك فقد أخذ د.تمام على الصرفيين أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال والإبدال، حيث أنهم زعموا في (قال) أنّه على وزن (فعل) وليس على وزن (فال)، يقول الرجل: ‹‹أما مع الإعلال والإبدال فان علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين الشكل والصيغة وشكل المثال، بحيث أنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي الصيغة (فعل) أنه على وزن (فعل) وليس على وزن (فال) وما إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان بمجد فتيلا بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الأجدر أن نلتقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وأن الميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي إليها المثال، ولو اتّحد هذا وذاك لغاب على تحليلنا أحد الأمرين المهمين. ومن هنا اقترح أن التحليل الصرفي كما راعي النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضا››.[1]

وضرب لذلك أمثلة منها (استخار، وأقام) واقترح أن تكون على وزن (استفال، وافال) والألف في التحليل الحديث في نحو يسعى، يرضى ,يخشى وهلم جسرا لا تمثّل لام الكلمة بل هي احد عنصري المزدوج الذي ينتج عن وجود انزلاق الواو أو الياء، أعنى لام الكلمة، فالألف عند أصحاب هذا الاتجاه ليست

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 145

صامتا في أي حال، وأما الواو والياء فقد تكونا حركتين طويلتين تعادل كل منهما ضعف صوتها القصير بحيث تكون الواو ضمتين والياء كسوتين وهما ما اصطلح على تسميتهما واو المدّ وياؤه. وقد تكونا صامتين يتشكلان بفعل انزلاق بين حكتين، فتكون طبيعتهما انزلاقية، والخلاصة عندهم أن الواو والياء يكونان حرفي علة إذ كانتا انزلاقيتين، وإلا فهما حركتان طويلتان، ولكنهما –إجمالا من طبيعة تنتج عن انزلاق الحركات (علة) أو(مد).[1]

وعرض على هذا الاتجاه وقيل أن هذا يتعارض مع وزن الكلمات التي على وزن(افتعل) مما وقعت التاء بعد حرف مطبق (مفخم) مثل: اصطبر، واضطرب، واطّلب، والتي قلبت فيها التاء الافتعال طاء لمجاورتها صوتا مطبقا بصورة مباشرة –أي بدون فاصل من حركة –والتي تسمى فيه الظاهرة بالمماثلة التقدمية لأن صوت الأول المطبق اثر في تالية غير المطبق فهذه الكلمات توزن على أصلها بالتاء لا في صورتها التي جاءت بها في النطق والكتابة

وعلّة ذلك عندهم أن تحوّلها طاء ليس مطلقان، بل هو عارض والطاء ليست من حروف الزيادة ومثلها الكلمات التي تحدث فيها نوعان من الممثالة أعني المماثلة التقدمية والمماثلة الرجعية، أعني: اذكر، وادعي وغيرها.[2]

- **الزمن في الدرس الصرفي الحديث:**

[1] -ينظر.ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصدافة العربية، ط1، بيروت، ص32.
[2] ينظر: عبد الصبور، مؤسسة الرسالة، المنهج الصوتي، ط1، ص68.

أشار د.قدور إلى أن الزمن مقولة صرفية ونحوية عامة تعبّر عنها صرفيا صيغ التصريف)، وأن اللغات تشترك في أنها تضمّ ثلاثة أزمنة صرفية (Conjugation) الفعلي الماضي والحاضر والمستقبل، وإن كانت تختلف في طرق التعبير عن الزمن صرفيا ونحويا من جهة وفي عدد ما تتضمّنه من الأزمنة من جهة أخرى.

وتضم العربية ثلاثة أزمنة صرفية رئيسية هي الماضي والمضارع والأمر، وأما اللغات الغربية فتقسّم الفعل ضمن جداولها التصريفية إلى أكثر من ذلك.

الفصل الأول

المورفولوجيا وعلم الصرف التقليدي

علم الصرف -المبحث الأول:

- تعريفه.

- نشأته.

- مواضيعه.

- المبحث الثاني: المورفولوجيا.

- تعريف المصطلح المورفولوجيا.

- مكونات المورفولوجيا.

- المورفيم ودلالته.

- الفرق بين المورفولوجيا وعلم الصرف.

المبحث الأول: علم الصرف

- تعريف الصرف:

- لغة: هو التغيير والتقليب من حال إلى حال، وهو مصدر (صرف) من صرف الزمان وتصاريفه أي تقلباته، ويقال تصرفت بصاحبي الأحوال أي تغيرت أحواله من غني إلى فقر، ومن عمل إلي بطالة، ومن سعادة إلي شقاء والعكس.[1] وصرفه: جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة، فتصريف الأمور والرياح والسحاب والقلوب يعني تحويلها من جهة إلي جهة، ومن حال إلى حال ومنه قوله تعالى: {وَتَصرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ المُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ}[2]، وقوله تعالى: {أُنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الأَيَات ثُمَّ هُمْ يُصَدِّقُونَ}[3]، وقوله تعالى: {وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا القُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا}[4].

وقد ادمج القدماء لفظ (التصريف) بلفظ (الصرف) في دلالة واحدة بحيث يتوهم الدارس أنهما دالتان لمعني واحد لا يختلف وهما مختلفان اشتقاقا ومختلفان اصطلاحا، فمن حيث اختلافهما اشتقاقا أن الصرف مصدر (صرف).

- أما في الاصطلاح: فإن الصرف والتصريف عند المتأخرين واحد، وأن التصريف عند سيبويه يختلف عن الصرف، إذن أن التصريف عنده يمثل الجانب العملي وأن الصرف يمثل الجانب النظري، فهو يري أن التصريف هو أن نبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، وهذا يعني أن التصريف عنده

[1] محمود مطرجي، في الصرف وتطبيقاته، مكتبة الدراسات والتوثيق في دار النهضة العربية، ص09.

[2] من سورة البقرة: الآية 164.

[3] من سورة الأنعام: الآية 46.

[4] من سورة الإسراء: الآية 41.

بمعني التدريب أي أننا نتعلم كيف نبني كلمة ثم تنطق بها العرب على وفق القواعد الموضوعة المستقلة من أبنية العرب التي نطقوا بها ولهذا عرفوا التصريف بأنه: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها.

- نشأة علم الصرف:

نشأ الصرف والإعراب معا بعدما شعر العرب بحاجتهم إليها وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن[1]، الذي انتشر نتيجة لدخول شعوب غير عربية في الإسلام ولفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة.[2] ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقيت كذلك مدة طويلة من الزمن حتى ابن جني لا يفرق في القرن الرابع للهجري بين العلمين عرف النحو بقوله: <<هو انتماء سمة العرب، في تصرفه من الإعراب وغيره كالتثنية والجمع، أو التحقير، والتكسير وبالإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وأن لم يكن منهم وأن شد بعضهم منها رد بهم إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي تكون نحو>>.[3]

ثم جاء علماء افردوا البحث في الموضوعات الصرف المختلفة بعد أن فصلوه عن النحو ودونوا له الكتب الخاصة، ويمكن أن نقسم تاريخ نشأة الصرف إلى مرحلتين:

[1] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، لبنان، ج8، ص17

[2] عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، دار النهضة، ج 1، ص34-35.

[3] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي نجار، مطبعة دار الكتب القاهرة، 1952،ج1، ص393.

1- المرحلة الأولي: تبدأ قبل أن يؤلف سيبويه كتاب وتنتهي بمصدور الكتاب.
2-المرحلة الثانية: تبدأ من سيبويه، ولا نعرف شيئا عن تاريخ الصرف في المرحلة الأولى ولا عن من كتب فيه أو تكلم في بعض موضوعاته، فكل ما ذكرته الروايات إن أول من تكلم في الصرف الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وذكرت الروايات أخرى إن أول من بحث فيه معاذ بن مسلم الهراء (187)[1].

ونبدأ بالكلام على المرحلة الثانية وهي تبدأ بكتاب سيبويه يعتبر الكتاب أول مؤلف فيه كثير من مسائل الصرف وموضوعاته وان لم يرتبها سيبويه (180م) يبدأ بها كما فعل المتأخرون وقد افرد بابا في الكلام على المجرد والمزيد فيه من الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية .وهو باب ما بنت عليه العرب من الأسماء والصفات، والأفعال الغير المعتلة والمعتلة وما قيس من الصحيح الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم لأمثاله من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل[2]، والأفعال بأنواعها المجردة والمزيدة وتكلم علي مواضيع الزيادة، وكيفية معرفة الحروف والزوائد ثم عقد بابا بعنوان هذا الباب ما مضى والهمزة والتضعيف، تكلم فيه علي معتل الفاء، العين واللام، بالواو، والياء والمضعف وفصل فيها القول عن كيفية البناء منها على أوزان ما معني الصحيح ذاكرا ما يحدث فيها من إعلال أو قلب أو إدغام، إبدال بعنوان "قلب الياء واو"و قلب الواو ياء وغيرها مما كان له الأثر في تكوين قواعد وأصول جمعت فيها في باب الإعلال والحذف، ومن الموضوعات الأخرى التي ادخلها في فصل

[1] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ط1، ص393.

[2] سيبويه، كتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 1، ص315-354

التصريف الذي يقصد به الإدغام وفيه تكلم على مخارج الحروف وأنواعها وبين مواقع الإدغام.[1]

ترتيب سيبويه والمازني وذلك بان الجمع القواعد التي ذكرها سيبويه في أبواب التصريف وقسمها واضعا لكل قسم منها عنوانا جديدا يضم ما نفرق من المسائل المتشابهة في فصل أو باب واحد .

والموضوعات التي ذكرها مرتبة هي المجرد، والمزيد، والتغيير بالحركة والسكون والحذف والعقود وقوانين ينتفع بها في الصرف وختم كتابه يفصل هم التدرب عند علماء الصرف.[2]

ويتضح أن الموضوعات التي عقد لها بابا مستقلا هي الحذف وقد جمع فيه كل مواقع الحذف من مختلف أبواب الصرف << والتغيير بالحركة وتكون موضوع عقود وقوانين ينتفع بها علم الصرف ومواقع قلب حروف العلة بعضها من الأخر ومن الهمزة إلى الهمزة وقد جعل فيها بعد قسما من الإعلال ولم تقف هذه المرحلة (المرحلة الثانية من نشأة علم الصرف) عند ابن جني وسيبويه بل تعددت ذلك إلى الزمخشري (538هـ). مؤلفا كتاب المفصل الذي قسمه أقسام جعل الأول للأسماء والثاني للأفعال والثالث في الحروف. أما الرابع فجعله مشترك بين الأقسام السابقة، ما هو ملحوظ عن المؤلف الزمخشري (المفصل) أنه جاء ملما تقريبا بجميع مواضيع الصرف.

وهناك لغوي أخر ضاع حياته في هذه المرحلة وهو "جمال الدين أبو عثمان" معروف بابن الحاجب ألف كتاب في الصرف سماه الشافية، ويعد هذا

[1] المصدر نفسه، ج2، ص357-369.
[2] ينظر ابن جني، التصريف الملوكي، ص52.

الأخير من أهم المؤلفات في علم الصرف، إذا جاء هذا المؤلف بترتيب عالي الدقة إذ جعل موضوعاته في أبواب ونظرا لأهميته شرح الدارسون عدة شروحات، شرح رضى الدين الاستربادي، شرح "عبد الله جمال الدين الحسيني".[1]

- **مواضيع علم الصرف:**

نحاول أن نعرض بشي من الإيجاز لموضوعات علم الصرف وأقسامه كما حددها النحاة العرب. ثم تتبع ذلك بآراء المحدثين الناقدة واقتراحاتهم الجديدة التي إلى تغير البنية علم الصرف العربي. بما يتناسب مع ما يقدمونه من تصورات بديلة وذلك حتى نتمكن من حصر المادة، وتحديد أبعادها وموقعها ضمن هذا الحقل المعرفي.

فقد بين الصرفيين أن علم الصرف يتناول أحكام الكلمة في حالة الإفراد، أي في حال كونها خارج التركيب، وذلك بغية معرفة نفس الكلمة الثابتة على حد التعبير ابن جني، وقسموا تلك الأحكام إلى قسمين رئيسين:
أ- قسم يدرس ماطرا على بنية ما طرا علي بنية الكلمة من تغيرات لضروب المعاني، كان تغيير الصيغة المصدر مثلا إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، أو إلى صيغة أخرى تتحمل دلالة جديدة كالمشتقات وبأنواعها، وجموع التكسير، والمصغر والمنسوب ,وهذا النوع من التغييرات جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه.[2]

[1] ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، [د. ط]، 1885، ص52.
[2] مصطفي الغلاييني، جامع الدروس العربية، عبد المنعم الخفاجي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، لبنان ط1414، 28-1993.

ب- قسم يدرس ماطرا على بنية من تغيرات لا تكون دالة على معان جديدة كالإبدال والقلب والنقل، والإدغام.

وقد أحكم الرضى تحديد موضوع علم الصرف، وتبين أقسامه بأن أطلق عن قسم الأول من الأحكام الصرفية مصطلح الأبنية .

فالتغيرات التي تطرأ على البنية في هذا القسم تحدث فيها معاني جديدة، فكل تغير يولد بنية تختلف عن سابقيها في المعني والمبني فنحن ندرس هنا أنواع مختلفة من الأبنية كل نوع يتميز بخصائصه المعنوية الشكلية.[1] وأطلق علي القسم الثاني مصطلح أحوال الأبنية .

يمكننا القول بناء علي ما تقدم ذكره أن موضوع علم الصرف في العربية يتشكل من بعدين اثنين: بعد راسي تتمثل في الأبنية بأنواعها المختلفة من أفعال وأسماء ومشتقات وجموع والباحث في هذا البعد يدرس كل قسم على حدة ليعين خصائصه ومميزاته من حيث المبني والمعني.

-وبعد الأفقي تتمثل فيه الأحوال العارضة التي قد تطرأ على البنية فتؤدي إلى تحويلها من البناء المفترض أن تجيء عليه إلى بناء أخر تتطلبه العارض وتلك وبعض الأحوال العارضة قد لا تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة (وزنها)، ولكن تؤدي إلى تغيير نطق الكلمة فقط.

والباحث في هذا العدد لا يعنيه نوع البنية ، ولا القسم الذي تنتهي إليه بقدر ما يعنيه بالدرجة الأولي تفسير ما طرا عليها ومعرفة أسبابها ونتائجها.

[1] ابن منظور (711ه)، لسان العرب، إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3,1419-1999.

وقد انتقد البعض هذا التقسيم، وكان نقدهم يعتمد بالدرجة الأولى تفسير ما طرا عليها ومعرفة أسبابها ونتائجها.

وقد انتقد البعض هذا التقسيم، وكان نقدهم يعتمد بالدرجة الأولي على التصور جديد في علم الصرف، معني أولا بيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب بأن يترتب عن وجودها معان نحوية معين، أما التغيرات التي لا تأثر في معني البنية ودلالتها فإنها تنتج عن تأثير الأصوات بعضها في بعض وبناءا عليه يري المفهوم الحديث أن تبحث ضمن نظام الصوتي للغة. وهو ما يشير إليه العديد من الباحثين المحدثين إلى أن الظواهر الصوتية تؤدي دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها، ويري اللغوي الانجليزي أنه لا يوجد لعلم الصرف بدون علم أصوات، ويقول كذلك: << وفي رأينا أن كل دراسة صرفية تمهل هذا المنهج الذي نشير إليه لابد أن يكون مصيرها الإخفاق والفشل كما هو الحال في كثير من المباحث الصرف في اللغة العربية>>.[1]

المبحث الثاني: المورفولوجيا

- تعريف المورفيم:

اختلف العلماء في تعريف المورفيم. وربما كان اقرب تعريف له، ما يمكن إجماله في أن المورفيم هو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معني، بحث أن تغييرها يغير المعني.

[1] عن عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية القاهرة ط1، 2006، ص.15

وكما رأينا في أن الفونيم الذي يجد سبيله إلى التنوع في النطق والاستعمال فإن المورفيم هو الآخر يجد سبيله إلى ذلك. ويسمي كل واحد من تنوعاته الومورف allomorph.

ولا بد أن يقف الباحث هنا وقفتين، يحاكم فيهما دلالة التعريف أعلاه على التغيير، أولاهما: أن الكلمة قد لا تغير بنيتها، ولا نطقها ومع ذلك تكون مورفيما مخالفا لمورفيم آخر، تؤديه الكلمة نفسها، وخير مثال لذلك الكلمات التي تسمي في البلاغة جناسا، كما في الآية الكريمة:{ وَيَومَ تَقُومُ السَّاعَة يَقْسِم المُجْرِمُونَ مَا لَبِثُو غَيرَ السَّاعَة}[الروم 55]. فإن كلمة(الساعة) الأولى غير الثانية، من حيث الدلالة فهمامورفيمان اثنان، وهما مع ذلك كلمة واحدة فكيف يكون ذلك؟ أن الذي يتأمل التعريف الذي أوردناه يجد الجواب ماثلا بين كلماته. فإن اختلاف معني الكلمة من سياق إلى آخر، هو الحكم الفيصل، في تحديد المورفيم، إلى درجة أن التغيير النطقي وحده في الكلمة الواحدة، لا يكفي في تغيير النطقي وحدة في الكلمة الواحدة، لا يكفي في تغيير المورفيم، فالاختلاف الذي يقتصر على الجانب النطقي دون المعني، يجعل الصورة النطقية المختلفة عن الأصل، صورة من تنوعاته التي يطلق على كل واحد منهما المورف. ولما كان المعني في كلمة(الساعة) الأولى مختلفا عما تؤديه الكلمة الثانية، دل ذلك على أن كل واحدة منهما مورفيم مستقل عن الآخر، على الرغم من كون اللفظ واحدا. وثانيتهما: أن تنوعات الصيغ النطقية للمورفيم الواحد، ينبغي أن ينظر إليها في إطار البيئة اللهجية الواحدة.[1]

فإذا أخذنا الفعل (ضرب) مثلا، وجدنا في اللهجات تصرف في نطقه علي أنحاء متباينة.

[1] د.سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة والمنهج، دار، النشر الأردن، ص 109

وأظهر صور النطق ما كان في البوادي وفي دول الخليج، وفي كثير من القرى في بلاد الشام، فهم ينطقون الضاد ظاء. ولما كانت اللهجة الواحدة ذات كينونة مستقلة بالوجود اللغوي عن غيرها، فليس من السديد أن يعد التنوع اللهجي في نطق هذا الفعل بالظاء المورف للفعل (ضرب). وإنما يكون الأمر كذلك فقط عندما ينطق هذا الفعل على أنحاء متعددة، ومنها نطقه بالظاء، في لهجة واحدة. ففي بعض التجمعات اللهجية، في بعض المدن العربية، في الأردن وجنوب سورية، من ينطق هذا الفعل بالضاد، ومنهم من ينطقه بالظاء في اللهجة ذاتها التي ينطق فيها هذا الفعل بالضاد. في هذه الحال فقط، يعد نطق هذا الفعل بالظاء مورفيما، في اللهجات التي يسقط منها الضاد في الاستعمال في الحياة اليومية. يتفرع المورفيم – باعتبار الظهور وعدمه – إلى فرعين وهما: الفرع الأول: ذو وجود مستكن potential ومن أمثلته الضمائر المستترة في العربية.

وقد أدى التفكير في الاستتار والامحاء اللفظي، في الدرس الصرفي في البحوث اللسانية الغربية، إلى حدوث ما يمكن أن يوصف بأنه اضطراب وخلط بين المفاهيم، عند بعض العلماء الغربيين. نشأ عند بعض هؤلاء العلماء مفهوم الصفر zero morpheme، وهو عندهم دلالة غير ملفوظ بها. ويمثل له هؤلاء بمورفيم الجمع في /men/ . والحق أن المورفيم الجمع في /men/ كائن، لا من حيث وجود علامة الجمع، ولكن من حيث مخالفته للمفرد /man/. وهذه المخالفة في ذاتها علامة للجمع، بحيث أن كل من يسمع الكلمة، يعرف بأنها تدل على الجمع لا مفرد. ومن هنا لا يصح أن يوصف مورفيم الجمع في /men/ بأنه ال/مورفيم الصفر.[1]

[1] د.سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، المرجع السابق، ص110.

ومن العجيب أن أكثر اللغويين يوضحون هذا المورفيم بأمثلة مشابهة أو مخالفة لما ذكرناه وهي خطا واضح، ربما لأن مصطلح غير مستقر في أذهانهم.[1]

ابتكر بعضهم مصطلح المورفيم المفرغ empty morpheme ودلالته عند هؤلاء هي لآلة المورفيم الصفر وبذلك يكون الفرق بين المصطلحيين فرقا في اللفظ لا في المضمون.

ومن الأمثلة التي يقدمها هؤلاء لبيان ذلك، أنهم يجعلون الصوت /r/ في /children/ مورفيما مفرغا بصفرتيه. يقولون أن المورفيم/child/ هو مورفيم الجذر، وان المورفيم الجمع فيه هو/ en-/، بدليل وجوده في /oxen/: "ثيران".وأما الصوت/r/ فليس له معني يؤديه. ولذلك فهو مورفيم صفري. والصحيح أن هذا الصوت ليس مورفيما بأي شكل كان، لأن المورفيم بمقتضي ما اجمع عليه اللسانيون، لفظ ذو دلالة. وهذا الصوت ليس من هذا القبيل. وإنما هو فونيم له وظيفة تركيبية، بمعني انه عند النطق به، يجعل الانتقال الصوتي من النهاية المورفيم /child/ إلى بداية المورفيم /en-/ سهلا لا عسر فيه. المورفيم الصفر ذو طبيعة تركيبية، لا صرفية بنائية بمعنى أن التركيب هو الذي يظهر تقدير المورفيم عن طريقه. فالضمير المستتر لا يظهر إلا عن طريق التركيب. وثمة مواطن أخرى يصح ذكرها في هذا المقام، منها كلمة /الفلك/فإنها تطلق على المفرد والجمع، وتذكر وتؤنث. فهي تحمل قابلية الدلالة علي أربعة مورفيمات. والسياق هو الذي يكشف عن المورفيم المقصود. فإذا دل السياق على الأفراد والتذكير، كان المورفيمان الآخران الدالان علي الجمع والتأنيث صفريين

في هذه الكلمة. ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الموطن في الانجليزية كلمة / /SHEEP .

فإنها تطلق على المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع. فإذا دل السياق على أن المقصود مفرد مذكر، كان التأنيث والجمع مورفيمين صفريين. هذا هو رأينا في هذه المسالة .

فإنها تطلق على المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع. فإذا دل السياق على أن المقصود مفرد مذكر، كان التأنيث والجمع مورفيمين صفريين. هذا هو رأينا في هذه المسالة .

وقد كنت أتمنى أن يكون الذين وضعوا مصطلح

المورفيم المفرغ empty morpheme قد فرقوا بينه وبين المورفيم الصفر. وإنما يكون المورفيم المفرغ عند تفريغ الكلمة من دلالتها التي تؤديها. فالأصل في المورفيم أن يؤدي وظيفية دلالية. ولكنه قد يكف عن أداء هذه الوظيفة، فيفرغ منها. ومن أمثلة ذلك في العربية (ال) التي تفرغ من وظيفتها التعريفية إذا أخذنا بقول من ذهب إلى أن أداة التعريف تفقد قيمتها التعريفية، إذا ألصقت بالإعلام كما في: القاهرة والرباط.

من المورفيمات التي يمكن أن تعد مفرغة في الانجليزية ، أداة النفي /no/ في مثل قولهم ididnt drink no juice today .فإذا لم تكن هذه الأداة مفرغة من معناها، وهو النفي حال المعني وأصبح خطأ، لأن نفي النفي إثبات، وهو عكس المقصود .هذا النوع الأول من نوعي المورفيم المتحصل عليه باعتبار عدم الظهور.

أما النوع الثاني فهو المورفيم الظاهر. وهو الواقع في دائرة النطق المتحصل عليه بالسمع دون تقدير مثل/ أرض، سماء، رجل، بناء/الخ.[1] يحتوي المورفيم الظاهر على خصائص دلالية كل واحد منها مورفيم في ذاته .

وبيان ذلك أن كلمة / رجل/ مثلا فيها أربعة مورفيمات موضحة فيما يأتي:

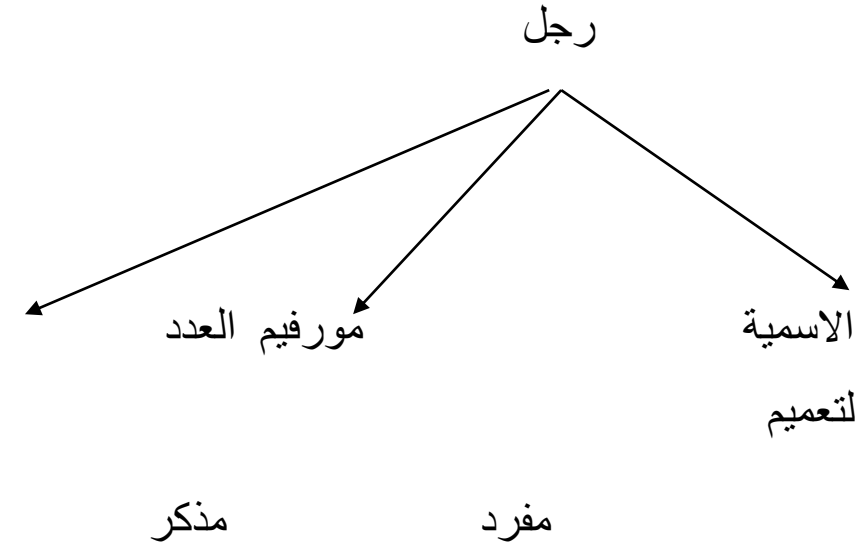

تأخذ المورفيمات الثلاثة (الأفراد، والتذكير، والتنكير) حكم المورفيم الظاهر المنطوق، لأنها من مكوناته، إذ لا يمكن أن تكون كلمة /أرجل/ذات دلالة على شخص بمعزل عن صفاته المعنوية، وهي هنا: الأفراد، والتذكير، والتنكير فهي وإن كانت معنوية فإنها تأخذ حكم المنطوق .

والأفعال – كما هو معروف – من المورفيمات الظاهرة، لأنها واقعة في مجال النطق متحصل عليها بالسمع. والأفعال – باعتبارها منطوقة – تحتوي على خصائص دلالية كل واحد منها مورفيم في ذاته. ولنأخذ الفعل /كتب/ فان فيه مورفيم الحدث، وهو الكتابة والإسناد (والفعل لا يكون ولا يقوم بغير إسناد). وهذا المورفيم يتضمن التذكير، والإفراد ثم الزمن. وكل واحد من هذه

[1] .سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة، والمنهج، دار النشر، الأردن، ص 112

المورفيمات فارق في تكوين الفعل ودلالته. فالتذكير ظاهر في دلالة الفتحة عليه كذلك. وبذلك تكون الفتحة مورفيما مميزا دلاليا لهذا الفعل. والدلالة علي الزمن الماضي مورفيم ذهني مجرد غير منطوق. وهو مميز فارق لهذا الفعل من الفعل

المضارع مثلا. ويمكن تصور علاقات هذه المورفيمات بالمورفيم الفعل إذا عرفنا أن بعض هذه المورفيمات متضمن في بعضها الآخر. ذلك أن مورفيم الإسناد في الفعل/كتب/ يتضمن العدد، والجنس والالتفات.[1]

وذلك علي النحو المبين في الرسم التالي:

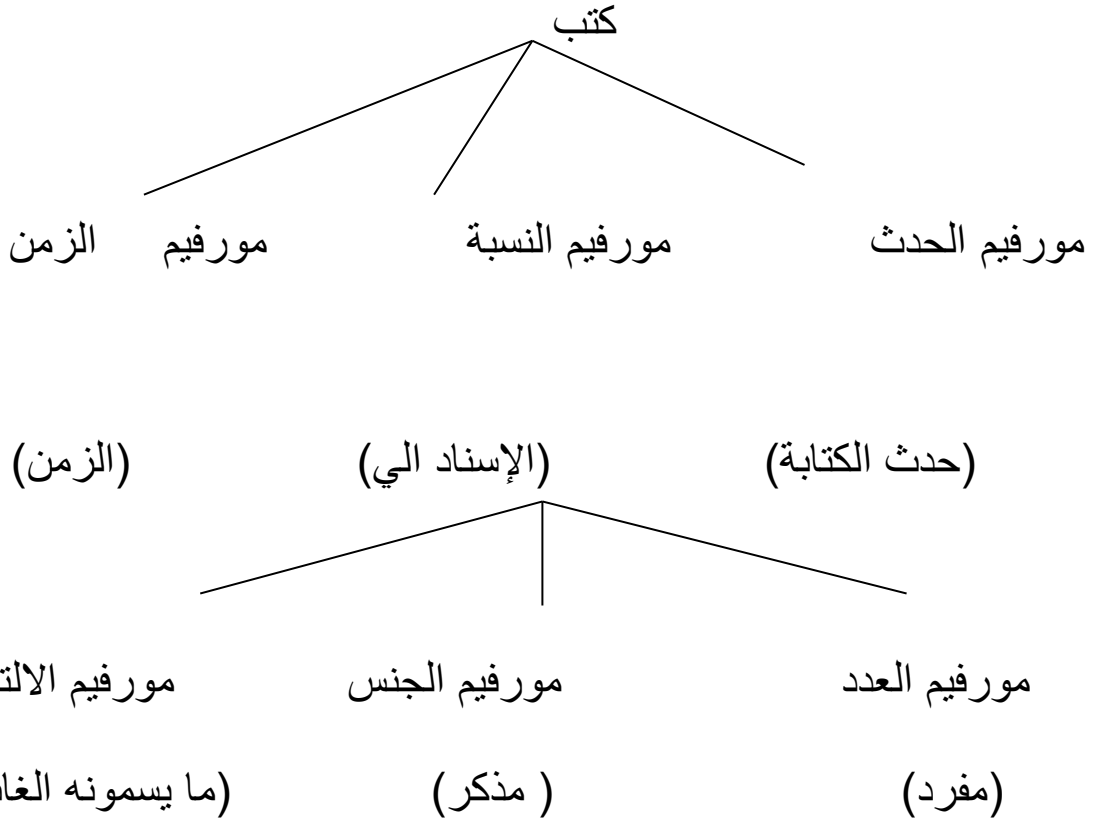

بغير هذا التصور المفصل لمورفيم الفعل، لا يمكن أن يكون الفعل فعلا والإفراد مورفيم فرعي للإسناد، لأن الإسناد لا يقع إلا على عدد، مفردا كان أو

[1] نفس مرجع، صفحة نفسه.

مثني، أو جمعا. ولا يقع إلا على جنس: مذكرا كان، أو مؤنثا، أو محايدا (في اللغات التي فيها محايدا). وهذا الأخير جنس على كل حال، بدليل أنهم يعدونه فرعا من فروع الجنس الثلاثة. وعلى أساس هذا التثليث يوزعون الموجودات بين مذكر، ومؤنث، ومحايد.

والمورفيم الفرعي الثالث المشتق من الإسناد هو ما اجتمعوا على تسميته بالغائب، وستناقشهم في هذه التسمية بعد قليل. وعلى ذلك يمكن أن يتفرع أحد المورفيمات الظاهرة إلى عدد من المورفيمات. ووصف كل واحد منها بأنه فرعي لا يعني أنه أقل رتبة ومنزلة. ولكنه يعني انه متضمن مع غيره من الفرعيات في أرومة مورفيمية LAYER MORPHEMIC لأنه يشمل ثلاثة مورفيمات تتفرع منه.[1]

في ضوء هذا التحليل، علينا أن نعيد النظر في ما انتهي إليه بعض الباحثين العرب ممن نظروا إلى فتحة البناء إلى الفعل الماضي المسند، إلى مذكر مفرد (الغائب)، كما في/كتب/. لقد عد بعضهم الفتحة هذه لاحقة ضميرية. وليس الأمر كذلك بكل تأكيد، فإن هذه الفتحة ليست أكثر من إشارة سالبة إلى أن الفعل معزول عن سائر اللواحق التي تصرفه إلى حدود أخرى.

فهو معزول عن التثنية /كتبا/ والجمعى/كتبوا/ وعن الإسناد لأي ضمير يطرد الحركة كما في/ كتبت/وكتبن. وقد أدرك ذلك النحاة العرب بعبقريتهم الفذة فلم يجعلوها ضميرا، لأنهم نظروا إلى المسالة بعمق أكثر فأنت إذا جعلت الفتحة ضميرا آو لاحقة ضميرية، كان معني هذا بالضرورة انك تجعل المورفيم الفاعلية

[1] سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة، المرجع السابق، ص114.

متعددا في مثل/زيد كتب رسالة/ والمنطق اللغوي يقتضي أن الفاعل واحد لا يتعدد.

يكون المورفيم مؤلفا من مقطعيين مثل (نحن) (أنا)، والفعل الماضي (كتب) يتألف من ثلاثة مقاطع قصيران وواحد متوسط، لكن الفعل الماضي يبقي كتلة واحدة كمورفيم مقيد يحتوي في داخله على مورفيمات أخرى (صغري) يتمثل في الضمير (هو) المتضمن في الصيغة وأخر أعرابي يتمثل في حالة البناء الملازمة للفعل الماضي .

المركبات الاسمية (الولد) فانه يتمثل في (ال) التعريف كمورفيم مقيد (ولد) مورفيم حر وكلها تتكون من أربعة مقاطع :ثلاثة قصيرة، وواحد متوسط. النسب التي يقيمها العقل بين دول الماهية وهو اصغر وحدة صرفية في بنية الوحدة اللغوية .

ظهرت فكرة المورفيم في النظرية اللغوية الحديثة، لكي تحل محل الكلمة التي بني عليها القواعديون أصول نظريتهم في النحو، والصرف.

-مكونات المورفولوجيا:

-تقوم مكونات النظام الصرفي في اللغة العربية علي ثلاث دعائم مهمة هي:
- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى (التقسيم): كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى (التصريف) كالإفراد وفروعه

كالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ويرجع بعضها الثالث إلى الصيغ الصرفية كالطلب، والصيرورة والمطاوعة والألوان، والاضطراب، والعلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد.

- طائفة من المباني تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمونه (ZERO MARPHEME) ويسميه النحاة الدلالة العدمية وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير، والمحل الإعرابي عندهم .

- طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخرافية بين معني والمعني ومبني والمبني، كالعلاقة بين (ضرب) و(شهم) فهما في وزن الصيغة متشابهان وكالمقابلة التي تمثل في القيم الخلافية بين احدهما والأخرى من جهة المعني فأولاهما مصدر (ضرب) وثانيهما صفة (شهم).[1]

والواقع أن التعريف "دي سوسير" رائد علم اللغة وتحديده لوظيفة المورفيم في نطاق علم اللغة لم تخرج عن مفهوم العربي إلا بما تفرضه طبيعة اللغات فهو يري انه يعالج مختلف طوائف الكلمات: أفعال وأسماء وحروف وصفات وضمائر، كما يعالج أنواع التحول فيها من تصريف وإعراب.[2]

[1] حسان تمام، (1985)، اللغة العربية: معناها ومبناها، القاهرة: الهيئة المصرية العاملة للكتاب. ص102، مبادئ اللسانيات، بيروت، دار الفكر، ص 199- 202.

[2] دي سوسير (1998)، علم اللغة العام ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز الموصل: دار الموصل ، ص185.

- المورفيم ودلالته:

- تصنف المورفيمات بحسب دلالتها الصرفية إلى الأنواع الآتية:[1]

الشخص يقصد بالشخص عادة التكلم والخطاب والغيبة،وهي معان تؤديها معظم اللغات عن طريق مورفيمات الضمائر كما في اللغة العربية تؤدي عن طريق الضمائر المتصلة والمنفصلة.

– العدد: والعدد لا تخلو منه لغة من اللغات ويعبر عن هذا المعني في اللغة العربية بالمورفيمات الدالة على الإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك بمورفيمات حرة مثل الضمائر: هو- هما – هم - هن، وبمورفيمات متصلة مثل: علامات التثنية والجمع مثل: مسلمان ومسلمون.

– التعيين: هو معني صرفي تؤديه اللغات بمورفيمات تدل علي التعريف أو التنكير، فرجل في العربية تدل علي الجنس الرجال ولا يقصد به رجل محدد ولا يحدد هذا الاسم أو يعين إلا بالإشارة أو النداء أو (ال) التعريف أو الإضافة أو يكون علما، أو ضمير أو اسما موصولا.

-النوع: ويقصد به المذكر والمؤنث وتختلف اللغات في التعبير عن هذا المعني وفي اللغة العربية يعرف المؤنث بعلامات التأنيث أو ببعض المورفيمات اللاصقة أو الحرة مثل قامت تقوم، أنت وكذلك التذكير يؤدي بدون علامات التأنيث أو ببعض اللواصق، أو المورفيمات الحرة مثل: قاما، قاموا.

[1] السعران محمود (2000)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية، ص 163.

–الزمن: فالزمن الصرفي هو مهمة الصيغة، وهذا مما يؤدي بمورفيمات صرفية حرة كالدلالة: (فعل) على الماضي، و(يفعل) على الحاضر وهكذا، وتختلف اللغات في التعبيرعن الزمن، كما تختلف في عدد الأزمنة للفعل.

–المفاضلة: وتكون المفاضلة بين الشيئين في صفة من صفات، وتتم في اللغات بطرق بصيغة : كبير واكبر، صغير واصغر.

-الترتيب: هو معني نحوي يدل عليه المورفيم من خلال الموقع الإسنادي وهو خاص في العربية بالرتب المحفوظة، ففي الجملة الاسمية يتقدم الاسم وجوبا في النحو : زيد جاء وهناك أيضا معان أخرى تدل عليها المورفيمات مثل المضارعة والتوكيد والنسب وغيرها.[1]

- الفرق بين المورفولوجيا وعلم الصرف:

-علم المورفولوجيا يطلقه بعض العلماء اللغة العرب على (علم الصرف) ويري بعضهم أنه يختلف عن علم الصرف .

ويطلق الدارسون المحدثون علي الدرس الصرفي الحديث مصطلح المورفولوجيا (mophemes) ، وهو يستشير عادة إلى دراسة الوحدات الصرفية المورفيمات (mophemes) دون أن يتطرق إلى مساءل التركيب النحوي (syntax).[2]

– فعلم المورفولوجيا يسمي علم بنية الكلمة والوحدات التي تتكون منها، وهو يتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع، والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني

[1] اللغة العربية :معناها ومبناها، المرجع السابق، ص102.
[2] مبادئ اللسانيات، بيروت، دار الفكر ، ص185.

صرفية أو نحوية ويتناول بهذا المفهوم الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى وما يتصل بها من ملحقات.[1]

ولا يعد علم المورفولوجيا جديدا علي التراث العربي من حيث الموضوعات، ولكنه يعد اشمل من الصرف التقليدي حيث يشمل إضافة إلى ما يدرسه الصرفيون علي مواضيع أخرى لها علاقة، بالتركيب، وإنما الجديد فيه هو المصطلح (المورفولوجيا) وكذلك منهجية التناول والدراسة لهذا النوع من العلم.[2]

وعلم الصرف من العلوم اللغوية التي حظيت باهتمام بالغ من اللغويين العرب، ولان علم النحو لا يقوم إلا علي معطيات علم الصرف ،فقد مهد العلماء لأبواب النحو بالحديث عن اللفظ وأقسامه وعن شروط الصرفية التي يستقيم إعراب معين من غيره، وقد تداخلت مواضيع علم الصرف عن علم النحو في كثير من أبوابها ومن ذلك الجمع والتثنية وغيرها والصرف والتراث العربي يعد قسما للإعراب، إذ عد معظم الدارسين القدامى النحو علما شاملا للصرف والإعراب، مع أن كلا منهما يحظي باستقلال المساءل ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك.[3]

---

[1] محمد عبد المقصود،(2006)، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، بيروت، الدار العربية،ص207

[2] عبد الغني شوقي، موسي الابدعي ،أستاذ النحو والصرف المتشارك بجامعة خالد –السعودية ،من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية ، مجلد الخامس والعشرون –العدد الثاني ربيع الثاني، يناير 2017ص245.

[3] مبادئ اللسانيات، المرجع السابق، ص186.

- ويعرف بعلم أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست إعرابا وبناء.[1]

[1]الرضي محمد بن الحسن (1985)، شرح شافية ابن الحاجب بيروت، دار الكتب ص3/1، الحملاوي، أحمد محمد،(2014)

الفصل الثاني
جهود المحدثين في تحديث الدرس الصرفي العربي
- نماذج-

تمهيد:

- تمام حسان

أنيس التضام	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
الرسم الإملائي	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا
طائفة المعاني							
التسمية	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحدث	نعم في(المصدر فقط)	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
الزمن	لا	نعم	لا	نعم تدل على الزمن النحو ي	لا	نعم يستفاد الزمن بالمطابقة	لا
التعليق	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم

-محمود سعران

المعنى	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم
الجملي							

إن الصفة تقبل أن تكون مسندا إليه ومسندا في حين أن الاسم يقتصر بان يكون في حين أن الاسم يقتصر بان يكون مسندا إليه والفعل وبان يكون مسندا فحسب.

إن الصفة تقبل أن تخصص كغيرها كالأسماء، فتخصص الإسناد بالتعدية أو السببية ويخصصها غيرها كالأفعال فتكون الصفة مفعولا به، ويكون لها مفعولا به، بخلاف الاسم الذي يخصص الإسناد ولا يقبل التخصيص وبخلاف الفعل الذي يقبل التخصيص ولا يخصص شيئا.

-جعل الضمير القسم الرابع من أقسام الكلم بحيث يشتمل على ثلاثة أقسام :

ضمير الشخص، ضمير الإشارة، ضمير الموصول.

وعلل إفراد الضمير بقسم مستقل بأمور:

-إن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم، ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفات، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل.

إن الضمير يتميز <<بالافتقار إلى الحضور مرة والمرجع مرة أخرى والوصل مرة ثالثة، وذلك يبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلام>>.

-إن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني التصريف التي يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها .

اقتضت الأسس التي اعتمد عليها أن يفرد الظرف بقسم مستقل، لكنه يحدده في كلمات هي: إذ، إذا، إذا، لمّا، أيان، ومتى وهي للزمان ثم أين، أني، حيث وهي للمكان.

ويقرر بعد ذلك بان "ليس في اللغة العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى الظرف إلا تلك الكلمات معللا:[1]

- بأن جميع الكلمات تحت قسم الظرف –حسب تصوره –هي جميعا من المبنيات.

- إن الظرف رتبته التقديم على مدخوله سواء أكان مفرد أم جملة.

-إن الكلمات التي ذكرها تحت قسم الظرف اقرب صلة إلى بالضمائر والأدوات حيث لا تكون لها صيغ معينة، ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغتها.

-إفراد الخالفة بقسم مستقل وقال عنها: "إنها كلمات تستعمل في أساليب افصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في أساليب افصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي .

وأوضح أن هذه الكلمات أربعة أنواع خالفة الإحالة هي عند النحاة اسم الفعل، وخالفة الصوت ويسميها النحاة صيغة التعجب، وخالفة المدح والذم وهي عند النحاة فعلا المدح والذم.[2]

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص75.
[2] المرجع نفسه، ص115.

-محمود سعران:

إن الإنسان استغل بعض أعضائه الموجودة لتأدية أغراض أصلية معينة كي يؤدي بها غرضا آخر اجتماعيا مستحدثا هو"الكلام، لا يتحقق أصلا إلا بوجود شخصيين على الأقل: متكلم وسامع. و"الكلام "عبارة عن سلسلة متصلة من الأصوات، اصطلح الناس على اعتبارها أو على اعتبار مجموعات منها رموزا لمعان خاصة.

وإن دراسة ما يسمي بـ "الحدث الكلامي "دون الإشارة إلى معناه، هو موضوع علم الأصوات اللغوية. وان دراسة الصوت الإنساني الحي أمر على جانب كبير من الصعوبة فنحن مضطرون لكي نصفه إلى أن نحلله إلى ما يسمي بـ"عناصر الكلام"، فنحن إذ نقوم بعملية "التجريد". إن تحليل "السلسة الكلامية" إلى عناصر خاصة أمر تظهر صعوبته لو طلب إلينا أن نصف أصوات اللغة لا نفهمها.

-علم الأصوات اللغوية في صورته الحاضرة:

بعد هذا العرض التاريخي السريع الموجز نأخذ في التعريف بعلم الأصوات اللغوية في صورته الحاضرة .

-ذكرنا في مطلع هذا الفصل إن موضوع علم الأصوات اللغوية هو "الصوت الإنساني الحي"، هذا الصوت الإنساني الذي هو نموذج متكامل من نماذج السلوك الاجتماعي.

-هذا الصوت يصدر عن"جهاز النطق الإنساني"، وجهاز النطق الإنساني يشبه آلة موسيقية، من حيث الإمكانيات اعني من حيث القدرة عن إخراج أنواع من

الأصوات لا حدّ لها. وإذا نسمي جانبا من أعضاء الإنسان بجهاز النطق الإنساني فهذه تسمية من وجهة نظر العلماء الأصوات اللغوية.[1]

-الفصيلة النحوية:

نفسها يختلف معناها باختلاف اللغات: ف"الاسم" فصيلة نحوية يتحدد معناها باعتبارهما تقابله في اللغة موضوع الدرس :فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظاما نحويا ثلاثيا تنقسم فيه الكلمة إلى "اسم" و"فعل "و"أداة" و"صفة" و"ضمير"، فمن اللغات ما يميز كلا من الصفة والضمير من "اسم"و" فعل" و"الأداة" يختلف عن معني الاسم في النظام النحوي الخماسي تنقسم فيه الكلمة إلى "اسم" وفعل" و"أداة "، و"صفة"، و"ضمير"، فمن اللغات ما يميز كلا من الصفة والضمير من "الاسم" و"فعل" و"أداة" و"صفة" من الناحية الشكلية.[2]

-إبراهيم أنيس:

-رأي بالحركات في الإعراب:

قسم كلمات اللغة إلى قسمين مستقلين-

- تلك الكلمات التي وردت في اللغة محركة الآخر بحركة ثابتة لا تتغير أيا كان موضعها من الكلام مثل: حيث، كيف، أمس، وتشمل هذه الكلمات ما يسمي بالمبنيات من أسماء وحروف وأفعال، وهذه لا تحتاج منا إلى تفسير، لأن الحركة الأخر فيها بمثابة جزء من بنية الكلمة، ثابتة في كل المواضع إلا حين يمكن أن يوقف عليها فتسقط حينئذ حركاتها الأخيرة .

[1] محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المرجع السابق، ص99

[2] محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المرجع السابق، ص99.

- تلك الكلمات التي قيل لنا أن حركة الآخر فيها تتغير، فطورا نراها تنتهي بالضم، وحينها نراها تنتهي بالفتح أو الكسر. وتلك هي التي يدعوها النحاة المعربات، ومعظمها من الأسماء وليس بينها أفعال إلا تلك الصيغة التي تسمي بالمضارع .

وهذا هو القسم الذي يتطلب منا تفسيرا لحركات أواخر الكلمات فيه، وكلماته هي تلك التي ترجح أنها تخضع في تحريك أواخر النظام توالي المقاطع ويدعو هذا النظام إلى تحرك أواخرها في غالب الأحيان، و لكنها قد تبقي دون حركة في آخرها في القليل من الأحيان، وذلك حين لا يتطلب نظام المقاطع وجود حركة في أخرها .

ويدخل في هذا القسم كل الحروف الساكنة الأخر مثل: "من"و"عن"وما يشبه هذا من مبنيات مثل "من"و"إذن" ونحو ذلك .فمثل هذه الكلمات يتحرك آخرها حين يتطلب هذا النظام توالي المقاطع وهو الغالب عليها ،وقد تبقي علي حالها دون حركة في آخرها في بعض الأحيان[1].

-التنوين:

ظاهرة التنوين من الظواهر الخاصة باللغة العربية، وقد تحدث عنه النحاة قسموه إلى أنواع لا يعنينا منها إلا ذلك النوع الشائع في معظم الأسماء حين تخلو من"ال" وحين لا تكون مضافة إلى ما بعدها.

ويعجبني تفسير صاحب إحياء النحو لظاهرة التنوين حين برهن علي انه علامة التنكير، ولم يقف في سبيل برهانه ما تعرف عليه من أن "العلم" ينون

[1] د.إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، طبعة ،دار النشر، مكتبة الانجلوالمصرية، 1978، ص258

رغم أنه معرفة، فقد بحث هذا بحثا مستفيضا انتهي منه بقاعدة عبر عنها بما نصه: <<الأصل في العلم إلا ينوّن، ولك في كل علم إلا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معني من التنكير، وأوردت الإشارة إليه>>.

نستطيع علي كل حال أن نقول أن الذي شاع في الأسماء العربية، وجرى عليه الكلام العربي، أن يكون لكل اسم صيغتان: إحداهما للتعريف وهي عادة تبدأ "بال" مثل: الرجل والجمل، وأخرى للتنكير، وهي عادة تنتهي بما يسمي التنوين الذي هو عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون مثل: رجل وجمل نرى هذا واضحا جليا في النثر أو الشعر ولا يخلو الاسم من التنوين إلا حين يتطلب نظام المقاطع هذه الحركة ، أي أن يصبح حكمه حكم الكلمات الأخرى التي ليس بها تنوين .

أما الاسم المنون فيحتاج منا إلى تفسيرين:

-احدهما أغنانا عنه النحاة حين قرروا أن هذه النون تتحرك حين يليها مباشرة حرف مشكل بالسكون وسمو هذا أيضا بالتقاء الساكنين، كما قرروا أن حركتها حينئذ يغلب أن تكون الكسرة، وقد تكون الضمة في بعض الأحيان. وقد وصل بعض القراء الآيتين: {إِنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّات وَعُيونٍ، أُدْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ أَمِنِينَ}، وحرك نون التنوين في كلمة "عيون"مرة بالكسرة وأخرى بالضم.[1]

أما التفسير الثاني الذي يحتاجه الاسم المنون فهو خاص بالحركة التي قبل نون التنوين إذ يجعلها النحاة حركة إعراب تعبر عن الفاعلية أو المفعولية الخ. وقد رجعنا آنفا أن تلك الحركات التي لحقت أواخر الكلمات ليست إلا حركات تطلبها نظام المقاطع في الكلام الموصول، كما رجعنا أن الذي يعيّن الحركة هو

[1] ابن يعيش، جزء9، ص 35

احد عاملين: طبيعة الصوت أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى. وكل هذا يمكن تصوره الكلمات الخالية من التنوين.

هنا أيضا نرجع أن النحاة حين سمعوا تلك الكلمات المنونة لم يتموا استقراءها فقد سمعوا الضم قبل هذا النون وسمعوا الفتح كما سمعوا الكسر فالحقوا تلك الحركات بأصولهم الإعرابية، وهكذا حدثونا عن الاسم المنون المرفوع والمنصوب والمجرور كما هي عاداتهم في غير المنون[1]، والذي نرجع إن الكلمات المنونة قد اتخذ كلها منها حركة معينة قبل نونها، ألتزمتها في أي موضع من مواضع الجملة، سواء كانت فاعلا أو مفعولا، ومن تلك الكلمات المنونة ما كانت حركتها الكسر ولكن النحاة في تعقيد قواعدهم قد كيفوا هذه الظاهرة على حسب الأصول الإعرابية، رغبة منهم في اطراد قواعدهم أو ربما توهموا هذا حين عثروا أول ما عثروا على أمثلة تصادف إن كان فيها الاسم المنون المضموم ما قبل نونه في موقع الفاعلية، والمنصوب ما قبل نونه في الموقع المفعولية وهكذا.

[1] د.إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المرجع السابق، ص 261.

وقد رأينا من الضروري لتدعيم هذا الرأي أن نقوم بشيء من الإحصاء لحركات القران الكريم لعلنا نهتدي إلى نسبة شيوعها في الآيات، والي ما يؤثره كل حرف من تلك الحركات ولسنا نزعم إن إحصائنا كان كاملا أو كافيا للحكم الصحيح الدقيق على ما يؤثره كل حرف من حركة معينة، ولكنا مع هذا أو رغم هذا نعرض بعض تلك النتائج السريعة التي وصلنا إليها :

1 - نسبة شيوع الفتح الكبير تجاوز خمسين في المائة من الحركات، في حين أن نسبة شيوع الكسر تكاد تعادل نسبة الضم.

2- وتوزيع الحركات بين الحروف يكاد يخضع دائما إلى النسب السابقة فيما عدا: اللام العين، النون. الهمزة. الحاء. الخاء. الغين. فالملاحظ في هذه الحروف ميلها الكثير إلى فتح أي نسبة ورودها مفتوحة.

3- نفور الواو من الضم والكسر، ونفور الياء من الكسر، فإذا عرفنا أن الحروف تختلف في نسبة وقوعها في أواخر الكلمات على الترتيب: اللام. العين. الراء. الميم. النون. الفاء. القاف. الباء. الدال. الهمزة. الحاء.

أمكن أن نقرر ونحن مطمئنون أن اللام والعين والنون قد غلب تحركها في أواخر الكلمات بالفتح، ما لم يتغلب عامل الانسجام بين الحركات فيغير من هذه الفتحة. ولن تتم معرفتنا بطبيعة الحروف وإيثارها لحركات معينة ،قبل القيام بإحصاء أشمل وأكمل نستطيع معه علي الاقل تقسيم الحروف الي مجاميع يؤثر كل منها حركة معينة .

- **جهود عبد الرحمان أيوب:**

يستهل عبد الرحمن أيوب كلامه بعد الحديث، كلامه بعد الحديث عن دافعه نحو هذا العمل قائلا: ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدي أصبح من غير الممكن أن يتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا.[1]

واضح أن "عبد الرحمن أيوب"، في هذا الكلام يقوم بصفة إجمالية الموقف العام في العصر الحديث، تجاه النحو العربي، ويحدد في الوقت نفسه موقفه الخاص في هذه الدائرة، فنرى أن الحداثة، أو التجديد في عرض المادة النحوية ليس حلا جذريا للقضية ما دامت لم تعالج منهجا، يرى "عبد الرحمن أيوب" فساده، ومن هنا رأى أن المسالة حلها يمكن في تطبيق منهج جديد، لذا عبر عن ذلك بان القضية عنده أعمق مما يراه غيره من أصحاب الدعوات الحديثة في الدراسات النحوية.

إذن فالأمر في نظر "عبد الرحمن أيوب"، يتعلق بالمنهج ولعل إصراره على هذا المبدأ يمكن إرجاعه إلى أمرين: احدهما، إن المنهج التفكير النحوي العربي يشتمل علي عيوب وثغرات تخرج البحث عن دائرة التفكير اللغوي والأخر، فهو أن "عبد الرحمن أيوب"، يؤمن إيمانا مطلقا بدراسة اللغة، على وفق أسس وضعية، وهذان الأمران دار في فلكهما كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) بحيث نجد صداهما في كل موضوع، يتعرض له عبد الرحمن أيوب سواء أكان على مستوي النظرية أم على مستوي التطبيق وما تقدم علي كلام

[1] دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، كلمة المؤلف.

سيتضح جليا، في ضوء ما سنعرضه من أقوال ل"عبد الرحمن أيوب" منها قوله: << فالنحو العربي شانه شان ثقافتنا التقليدية في عمومها، يقوم علي نوع من التفكير الجزئي الذي يعني بالمثال قبل أن يعني بالنظرية، ومن أجل هذا جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة، من أمثلة أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها>>[1]، وإذا حاولنا أن ننعم بالنظر، فيما قاله "عبد الرحمن أيوب"، قد نري انه قد اطلع علي تراثنا العربي الإسلامي من حيث هو ارث ثقافي، قائم على أصول ومبادئ، على اطلاعا تاما مستوعبا لذلك التراث، ولكن سرعان ما يتبادر إلى الذهن، ما يشكك في هذا الفهم، عندما عبر "عبد الرحمن أيوب" عن تلك الثقافة، بأنها تقوم علي نمط التفكير الجزئي وهذا الكلام يبدو مجازفة كبيرة ،منه حينما عمم الحكم علي الثقافة العربية بجميع مستوياتها ،ليشمل مكان يقوم، أساسا علي التفكير الكلي، ولعل ابرز ميادين ذلك التفكير، هو علم أصول الفقه الإسلامي، الذي يعني بالقوانين العامة الكلية التي تنظم الأمثلة الجزئية للمسائل الفقهية.

[1] المصدر نفسه ، كلمة المؤلف.

وعلى أي حال، فإننا نثبت نقطة، يراها "عبد الرحمن أيوب"، مأخذا أو عيبا على النهج الفكري للنحو العربي وهي أنه يقوم على إليه التفكير الجزئي والي جوانب ذلك يقول "عبد الرحمن أيوب": <<وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته بل انه يبني القاعدة علي أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها وهذا النوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعني الحديث، أما ما عابه علي المنهج النحوي العربي ،تفصل النظرية عن التطبيق بسبب أن قواعده لم تحدد تحديدا تاما، في ضوء ما تمليه اللغوية، فهو أمر بالغ الأهمية لديه، بحيث أنه نص عليه>> .

والظاهر أن "عبد الرحمن أيوب"، كان اهتمامه مركزا، بوعي واختيار على ما سماه المدرسة التحليلية الشكلية ولم يكن يهدف إلى أكثر من ذلك وأصبحت ظاهرة الرئيسية التي هيمنت علي تفكيره، ووجهته في أبحاثه، هي ظاهرة الدعوة إلى تطبيق ذلك المنهج، ونقد التراث اللغوي القديم.

ويقوم هذا المنهج (التحليلي الشكلي) على مقولة مؤداها إن الجملة ليست خطا أفقيا من كلمات متتابعة وإنما نسق منتظم على نحو مخصوص.[1]

[1] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، ص24

إن طريقة التحليل اللغوي وفق هذا المنهج، تقوم عموما على أمرين: احدهما الشكل اللغوي للنص، أي ترتيب عناصره وهذا الجانب يكون الأساس الذي تنبني عليه دراسة اللغة من منظور المدرسة الشكلية التحليلية والآخر قضية استبعاد المعني. ومهما يكن الشيء فهذه هي الخطوط العريضة، للمنهج الذي اعتنق أفكاره عبد الرحمن ودعا إليها في مصنفاته التي يتصدرها كتابه (دراسة نقدية في النحو العربي) ودعا إليها في هذا الكتاب الذي نظر إليه على أنه (تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي).[1]

وهذا القول انعكاس لقناعات مؤداها <<إن مسؤولية التجديد لا تقل خطرا عن واجب المحافظة علي التراث العقلي القومي>> ويرى "د.عبد الرحمن أيوب"، إن منهج النحو العربي يشتمل على عيوب وثغرات، تخرجه من دائرة الصحة وتوقعه في دائرة الخطأ ،وهذا الحكم في الواقع عرض له في ضوء معطيات المدرسة التحليلية الشكلية، وهنا لا أجد حرجا في إبداء نقد يمثل تقويما لمنهج المؤلف، بوجه عام، فأقول ينبغي علي دعاة التجديد، أن يتناولوا اللغة بالمنهج التي يرونها من دون أن يجزموا بصحة منهجهم، وخطا المناهج الأخرى لا سيما إننا نرى المناهج في تغير مستمر، من دون ان تكون المناهج اللاحقة، حاكمة بالضرورة علي المنهاج السابقة بالخطأ، وهذا ما يتطلبه التعامل العلمي الذي يدعو إليه لان تعدد المناهج، بطبيعة الحال، من مقتضيات الحضارة المعاصرة وهي تختلف لاختلاف زوايا النظر اختلاف الغايات المرادة من ورائها، ومن هنا يبدو أن "عبد الرحمن أيوب" أوقع نفسه في مأزق حين يقوم منهجا في ضوء مبادئ منهج آخر يختلف عنه، وهنا خطا علمي جسيم لان من المفترض أن ينتقد

[1] دراسات نقدية في النحو العربي، كلمة المؤلف.

المنهج في مقولاته العامة وعلى وفق الأسس العامة التي تحكم جميع المناهج لكي تتسم بالعلمية، فيقال هنا أن المنهج ليس بعلمي لأنه افتقد هذا الأساس أو ذاك من الأسس العلمية،لا لأنه افتقد مبدأ قال به أخر مختلف عنه، وإلا ما عادا هناك منهج علمي، إلا وله من المبادئ ما ليس في غيره .

وعلى هذا فان معظم المؤلفات الحديثة، التي تعرض للنحو العربي على أنها في اغلبها تتركز فيما يأتي:

-إن النحو العربي، قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولي وان هذا التأثير صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد رأى ذلك إلى أن يكون النحو العربي صوريا وليس واقعيا.

-إن النحو العربي، لم يقعد للعربية وكما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوي معين من الكلام.

– إن النحو العربي، مع تحديده لمستوي اللغة، التي يقعد لها، حدد أيضا بيئة مكانية وزمنية لهذه اللغة. ويقرر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو

- إن النحو العربي، لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات، اختلافا شديدا.

إن هذه الظاهرة العامة في نظر الباحثين كانت واحدة من الاتجاهات التي حاولت تقديم علم اللغة للباحث العربي ويعد "عبد الرحمن أيوب" من ابرز من يمثل هذا الاتجاه لما اشتملت عليه مصنفاته من نقد مباشر لنظرية النحو العربي إذ رأى انه يشتمل علي جملة أمور، وصفها "عبد الرحمن أيوب" بأنها عيوب وهي:

1- إن النحو العربي، يقوم على أساس التفكير الجزئي الذي يعني بالمثال، قبل أن يعني بالنظرية، ومن هنا رأى النحاة أجهدوا أنفسهم في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظريتهم علي ضوء ما يشكل عليها.

2- أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل أنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.

3- إن النحاة قد عنوا بأخذ العربية من أفواه العرب، لكن الذي لا شك أنهم خلطوا ما بين القبائل، ولم يميزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها[1].

ولعل من جملة ما يندرج تحت هذه النقاط من تطبيقات ما ذكره عبد الرحمن أيوب، بخصوص مسالة المبتدأ الذي يقع فاعلا يسد مسد الخبر، من خلال مناقشة الآراء الإعرابية التي تحتملها الآية:{أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ أَلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ}[2]، فقد أشار النحاة إلى أن هذا النص، فيه إعرابان: أحدهما أنت: الهمزة للاستفهام، وراغب مبتدأ وأنت:فاعل سد مسد الخبر، و(عن ألهتي) جار ومجرور متعلق براغب[3]، ورجح النحويون الوجه الأول من الإعراب، لعدم تحقق الفصل بين العامل (راغب) ومعموله (عن ألهتي)، وهذا الفصل الذي يحمله النحويون في الوجه الثاني، وهنا صرح "عبد الرحمن أيوب" بأن الإعرابيين المشار إليهما يعدان في نظره، مثالا حقيقيا، علي عدم واقعية التفكير النحوي.

[1] ينظر:شرحا بن عقيل على ألفية ابن مالك ، 198/1ودراسات نقدية في النحو العربي 155.
[2] سورة مريم، الآية: 46.
[3] ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص:127.

أما النقطة الأخرى التي عرض لها عبد الرحمن أيوب من حيث أنها تؤلف مأخذ على النحو العربي، فهي مسالة أن هذا النحو لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إن أربابه يصوغون قواعدهم عل أساس من اعتبارات عقلية تخضع لها المادة اللغوية في نهاية المطاف، هي قضية نظام الجملة العربية التي رأى فيها "عبد الرحمن أيوب"، إن العرب ساروا في هذا الاتجاه سيرا فلسفيا مستوحين في ذلك روح الفلسفة الإغريقية.[1]

- **صرفيات الإعراب في الأسماء:**

يتميز الاسم في العربية بتوزيعه بين طرفي ثنائية تركيبية يطلق عليها "الإعراب"وطرفا الثنائية هما المبني وهو الاسم الذي لا يتغير أخره بتغير التراكيب والمعرب وهو الذي يتغير أخره بتغيرها.

وباستعراض التغيرات التي تحدث في الأسماء تبعا لمواقعها المختلفة يمكن القول بأنها تنحصر فيما يأتي:

- زيادة حركة قصيرة هي الضمة أو الفتحة أو الكسرة في آخر الاسم للرفع والنصب أو الجر على التوالي .

- تبادل الفتحة والكسرة.

- تغير علامة التثنية والجمع من الألف أو الواو أو الياء.

-علامة صفرية.

[1] مرجع نفسه، صفحة نفسه.

-التنوين:

يظهر التنوين في العربية بعد الاسم المفرد للدلالة علي التنكير، ولهذا فهو يسقط عند الإضافة وسبق "ال" لتعرف الاسم بها. ويكتسب الاسم هذا المعنى عند وصفه بها بالمثل "رجل ما" و"كتاب ما"ويفترض أن يكون التنوين تطورا للتمييم، أي أن التنوين احدث الظاهرتين. وللتمييم بقايا في العربية منها:

- "شدقم"=شدقّ+م بمعني واسع الشدق.

- فسحم=فسحة+م بمعني فسيح .

– قد يكون منه الميم في"انتم" "وهم" وذلك في افتراض على أنها تتكون من أنت (أو هو) + علامة الجمع (الضمة التي قصرت لوجود ميم الساكنة) +م.[1] وقد زادت النون في المثني قياسا علي زيادتها في الجمع وقد كانت النون المثني مفتوحة كنون الجمع ولكنها تحولت إلى كسرة تطبيقا للقانون الصوتي الذي اشرنا إليه حيث سبقت الفتحة القصيرة التي بعد النون فتحة طويلة هي علامة التثنية وكان النتيجة إن تحولت –ا ن/ a : na/ إلى ا ن/ a: ni / ثم قيست حالة النصب والجر علي حالة الرفع في كسر النون.

[1] عبد الرحمن أيوب، البناء الصرفي في الأسماء والأفعال في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - العدد السابع –المجلد الثاني، ص 71.

- الجملة في نظر النحوي لعبد الرحمن أيوب:

نجد أن "عبد الرحمن أيوب" عند تناوله مبحث الجملة عند النحويين، ويبدأ بمناقشتهم جاعلا من فكرة الإسناد، محوره الرئيس في النقاش، فهو لم يوافق النحويين في تقسيم للجملة على أساس الاسمية أو الفعلية، لأنه لم يقنع بدرج بعض التراكيب، مثل جملة النداء، ونعم، وبئس، والتعجب تحت نطاق الجملة الفعلية بل رأى أن تقسيم الجمل في العربية علي قسمين اسنادية وغير اسنادية، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعد من الجملة الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية، وهذا المعنى الأخير، إشارة إلى قول النحويين مثلا في النداء أعلم أن أصل المنادي المفعولية، وعلى تقدير ادعوا وأريد، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا (يا) كالخلف من دلالتها عليه.

فهذا يعني أن حذف الأداة من النداء وإقامة الفعل الذي قدروه مقامة، يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير له طبيعة أخرى ودلالة أخرى ويتحول الكلام من كونه إنشاء إلى كونه خبرا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة إلى كلام يؤدي وظيفة لغوية أخرى، ولا شك في أن أحدا يحس بقولهم: أدعو عبد الله، إحساسه بقول يا عبد الله.[1]

[1] ينظر:في النحو العربي – نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي، ص53.

ويقطع "عبد الرحمن أيوب"، بوجود نوع من الجملة العربية ذات الركن الاسنادي الواحد، ويري في الشواهد التي ساقها النحويون على حذف المبتدأ والخبر، أمثلة حقيقية لهذا النوع من الجمل، في وقت تعامل النحاة معها في ضوء تأويلات يراها فاسدة، وهذه النظرة ترجع جذورها إلى أصول المنهج الوصفي الشكلي الذي يقضي بتقرير الواقع على ما هو عليه ويتعامل مع اللغة على أنها مادة مجردة بعيدة عن التأويل والتقدير.[1]

ومن التراكيب التي يرى "عبد الرحمن أيوب"، أنها تدخل تحت النوع المذكور أنفا الجملة الاسمية المصدرة ب (لولا) مثل:(لولا محمد لهلكت)، إذ نص النحويون على أن ثمة خبرا محذوفا وجوبا، تقديره (موجود).[2]

وفي هذا المعني يقول "عبد الرحمن أيوب": <<ولاشك أن معني الوجود من النفي والشرط الذي تدل عليهما (لولا) حيث أن النفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها، كما أن شرط ترتيب حدوث امرأ ونفيه، على حدوث أمر آخر أو نفيه هذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمي بجملة الشرط، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات، ومعني هذا أن الذي يكمل الفائدة في جملة الشرط هو (لولا)، فلماذا لم يقل النحاة بأنها سدت مسد الخبر لأنها دلت عليه، كما سد الحال التي تدل على الخبر مسده في ضربي العبد مسيئا، ولما كان معني النفي والشرط في (لولا) يقتضيان معني وجود وفقد قال النحاة بوجوب حذف الخبر إذا كان مجرد الوجود، أما إذا كان غير مجرد الوجود، فقد أوجبوا ذكره، وذلك في رأينا لعدم دلالة (لولا) عليه حينئذ[3]، ويرى أن مما تمخض عن عدم

[1] ا ينظر:في النحو العربي – نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي، ص53.
[2] شرح ابن عقيل :2/393-394.
[3] ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص:159-160.

ضبط منهج النحاة في التعامل مع اللهجات، مسالة (ذو) الموصولة، المعروفة بالطائية، هذا التركيب الذي خصه النحويون، بأنه استعمال خاص بلغه طيئ.[1]

يري فيه "عبد الرحمن أيوب"، إن النحويون عندما تعرضوا لها، فرضوا لها صيغا وتركيبات غريبة على لهجة طيئ، فقالوا بوجود رأي يجعلها تتصرف حسب الإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث أي (ذو، ذات، ذوا، ذوي ذوات) والحق أنها تستعمل بنفس الصيغة في كل الحالات وعلى أي حال وإذا جاز لنا أن نقوم الجانب النقدي بوجه عام لدي "عبد الرحمن أيوب" الذي خص به نظرية النحو العربي فلا يبدو مناسبا أن نصفه بالموضوعية ولعل الذي يعوق هذا الوصف على حد تعبير حلمي خليل هو أن << أي محاولة لنقد الفكر اللغوي دون اكتشاف نظريته الأصلية، هي محاولة محفوفة بالمخاطر، بل من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ >>.[2]

ويبدو أن "عبد الرحمن أيوب" في آرائه ذات الطابع الوصفي لم تتغير قناعاته إلى وقت متأخر، بصحة المنهج الذي يحتويها لا تمثل واقعا، وإنما تمثل فهما للظروف الخارجية المحيطة بالحدث الكلامي وعلى الأساس يبقي "عبد الرحمن أيوب" صاحب دعوة محررة لتطبيق نظرية لغوية، رأى في منهجها حلا لمشكلات البحث النحوي الذي لا تقتصر أزمته على تيسير مبانيه الرئيسية وعرضها بالأسلوب العصري الحديث، وهو مصيب في هذا التفكير، ذلك انه وضع يده علي نقطة المعالجة المثلي، لولا تلك التعميمات النظرية التي اكتنفت طريقة نقده وجعلته في مهب الأحكام العامة التي سببت له حرجا كبيرا في طبيعة التصور المعرفي للنظرية اللغوية العربية.

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الانباري، 1/25-39

[2] العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:178.

إن الذي يسترعي الانتباه في كتاب "أيوب" يستطيع أن يجمع المبادئ والأصول التي على أساسها أقام نقده لنمط معين من التفكير النحوي عند العرب والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الوصفية مقابل استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي .

–استبعاد المعني، أو الدلالة، في التحليل اللغوي.

– اعتماد الشكل والوظيفة أساسا في تصنيف الوحدات اللغوية.

وانطلاقا من هذه المبادئ يعرض المؤلّف لنمط التفكير النحوي الذي ينتقده من خلال محورين اثنين: هما الكلمة والكلام.

ا- **الكلمة**: رفض "أيوب "التقسيم الثلاثي للكلمة ورئ أن هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بنظرية أفلاطون في الموجودات والتي قسمها إلى ثلاثة أنواع هي:
-الذوات: وهي أمور مادية أو معنوية، كالكرسي، والحجرة، أو الصبر والحكمة.

– **الأحداث**: وهي أفعال تقع في زمن خاص مثل: الضرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما، والذي تشير إليه كلمة "ضرب"أو "تكلم".

– **علاقات**: تربط بينهما، ويتميز هذا النوع الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني.[1] بناء على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات قسم أفلاطون الألفاظ في (لغة إغريقية) على أساس دلالتها علي هذه الموجودات، فقال بانّ الكلمة قسمان :اسم

[1] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسة نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، [د.ط]، [د.ت]، ص9-10.

وهو ما يدل علي ذات وفعل وهو ما يدلّ علي حدث وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سمّاه أفلاطون بالعلاقة.[1]

ويرىّ"أيوب" أن النحاة العرب قسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون وانّ تعريفاتهم تنطبق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون لأنهم قالوا:

-الاسم: وهو الكلمة التي تدلّ علي معني في نفسها دون علاقة بالزمن.

–الفعل: وهو الكلمة التي تدلّ علي معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

–الحرف: وهو الكلمة التي تدل علي معني في غيرها دون علاقة بالزمن.[2] وهذه التعريفات القائمة على أساس الدلالة المجرّدة، ولهذا فهي لا تتصف بالكلام لأنها وحدها لا تكفي لحصر جميع الإفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه.

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسة نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص8.

ولما أحس النحاة بقصور التقسيم – كما يقول –أكملوا تعريفهم لأقسام الكلام بما سمّوه "العلامات" لأنها – حسب رأيه- أكثر قيمة من التعريفات التي اعتمدت علي المعيار الدلالي[1]. وينتهي من مناقشة النحاة إلى النتائج التالية:

1- التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح، ذلك لانتقاص شروط التعريف العلمي فيها.

2- إن العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج سواها عن النطاق الخاص به.

3- لما كانت العلامات هي التي تميز بين أقسام الكلام، فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومانعة، وبالتالي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

وهو يذهب إلى أن النحاة –وهم يحاولون أن يبتعدوا عن تقسيمهم السابق للكلام – أضافوا إلى تعريفاتهم هذه الأقسام، أنماطا أخرى من العلامات هي – حسب رأي أيوب –أدل على الأقسام من تلك التعريفات، وهو يستشهد علي ذلك بأنّ ما يدل على أن"ليس<< فعل لا يتمثل في الحدث بل أن ذلك يتعين بالضمير الذي يتصل بها، مثل قولنا :"لست ولستم>>[2].

[1] المرجع نفسه، ص21.

[2] ينظر:شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، جامعة قار يونس، ليبيا، [د.ط]، 1989م، ص475.

وينتهي بعد ذلك إلى القول بأن هذا الأمر يقضي إلى رأي مدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية التي تتحكم في تصنيف أقسام الكلام، لاعتبار الدلالة، بل باعتبار الشكل كعدد الحروف فيها، وترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية.[1]

إن مذهب "أيوب" يرفض المعيار الدلالي في تقسيم الكلام، كما رفض علل البناء والإعراب التي تقوم على مبدأ القوة والضعّف، واعتمد في ذلك على منهجه الشكلي، والذي بني على أساس وظائف العناصر اللّغوية.

ب- **الكلام**:

يركز "أيوب" على أن علم النحو هو مجموع نماذج الجمل في لغة ما من اللّغات أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علمّا بل مجرد أحداث واقعية سمّاها علماء اللغة المحدثون بالكلام.[2]

كما يرى "أيوب" أن القدامي في تعريفهم للجملة، قصدوا بهذا الأحداث الواقعية لا النماذج التركيبيّة، وهو ما يوسّع نطاق البحث توسيعا يتنافى ومقتضيات وضع النظريات العلمّية وبني استنتاجه هذا انطلاقا من تعريفهم للكلام بأنه: <<ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة>>.[3]

[1] دراسات نقدية في النحو العربي، ص21

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] المرجع نفسه، ص125.

حيث يلاحظ على هذا التعريف انّه يصلح لأنّ يطلق على جملة واحدة كما يصلح أيضا لأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل. ومعني هذا عنده أن الكلام اعمّ من الجملة، وهو بهذا الاعتبار تعريف قريب من تعريفات علماء اللّغة للكلام.

ثّم ناقش "أيوب" مفهوم الجملة عند علماء اللّغة، ويرى أنهم فرّقوا تفريقا دقيقا بين الجملة بوصفها أمرا واقعيّا وبين وصفها نموذجا يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الواقعّية بمثال، فمثلا عبارة (المبتدأ والخبر جملة اسميّة) هي مثال واقعي لنموذج العبارة الأولى.[1] ويفرّق إذن بين ما يسمّى بـ (الحدث اللّغوي) و(النموذج التّركيبي) التي تأتي على مثاله الأحداث اللّغوية، ومن اللازم أن نفرّق بين نماذج الجمل التي توجد في لغة من اللغات وبين الأمثلة التي تردّد في استعمالنا لكلّ منها، فعلم النحو هو علم النماذج التّركيبيّة، وجميع التأويلات النّحوية تفسير لواقع الجملة أي للبحث اللغوي.[2]

وهذه التفرقة بين الحدث اللغوي والنموذج التركيبي في مفهوم الجملة عند علماء اللغة المحدثين قد تبدو أول وهلة أثرا من أثار المدارس الشكلية التي تقوم بتحليل نموذج معيّن إلى عدد غير محصور من الجمل الواقعيّة، وأثرا من أثار التفكير اللغوي الحديث، وأقرب ما يكون هذا التأثر بنحو "بلومفليد" الذي يرى أن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات بل فيها عدد من النماذج لتركيب كلمات، أو هو(أداة استفهام +فعل ماض)، أو ما يسمى ب بالمكونات المباشرة، ونموذج للنغم هو(نغم متوسط+نغم مرتفع هابط)، ونموذج للنبر (نبر خفيف +نبر

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص125.

[2] ينظر: خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة، الإسكندرية، [د.ط]،[د.ت]، ص184-185.

شديد)، فتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة فضلا عن نطق الكلمات، هو ما يكوّن الجملة الواقعيّة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها.[1]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن النحاة كانوا، بصدد ضبط الألفاظ على وفق المنهج العربيّ في الحقبة المحدّدة لديهم، أما العناصر غير اللفظيّة المؤثرة في إيصال المعنى إلى السامع كالنبر، والتنغيم، فهو ممّا لا ينضبط على وفق نهج محدد، بل يخضع لاستعمال الأشخاص، وطرائقهم الأدائية في الكلام بمعنى أنها لا تخضع لضبط، فلا مجال لان نقول مثلا: إذا قال القائل (محمد) بكذا درجة من شدّة الصوت، فهو في صدد النداء، وإذا قاله بكذا درجة، فهو بصدد الإخبار، لأننا لا نتقيّد بذلك بما قالته العرب، وعلى هذا الأساس ينبغي أن نجعل هدف النحويين من التقعيد بنظر الاعتبار عند نقدنا للنحو العربيّ1.[2].

وقد عاب "أيوب "على النّحاة أنهم لم يفرقوا بين"النموذج التركيبي" نحو قولنا:(اسم مسند إليه+مسند) الذي يصاغ علي قياس منه عدد لا حصر له من الجمل "والحدث اللغوي" نحو قولنا:"محمد قائم"، ونحوه. ويرى أنه من الضروري أن نفرق بينهما حتى لا نتخبط بين المثال والواقع، وقد وقع النحاة – كما يرى- في هذا الخلط .[3]

لكن الحقيقة أن التفرقة بين "النموذج التركيبي" و"الحدث اللغوي" ليس له علاقة ببناء الجملة العربية، ولا وشائج بينها وبين المعني الدلالي الذي تؤديه، بل

[1] ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (د.ط)، 1978م، ص240- 234. وينظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية العربية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط1، 1985، ص287

[2] ينظر: حيدر محمد جبر العبودي، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، رسالة ماجستير (مخطوطة)، إشراف: محمد ضاري حمادي، جامعة بغداد، العراق، شعبان 1426ه/2005م، ص162.

[3] دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص125.

على عكس من ذلك، إذ تعدّ هذه التفرقة مظهرا من مظاهر المدرسة الشكليّة التي من ضمنها مدرسة "بلومفيلد" والتي استبعدت المنحى الدلالي من النص، والمثال التركيبي الذي ساقه "أيوب"(هل قال؟) لا يعدّ جملة لفقدانه أركان الجملة، ولعدم إفادته معنى يحسن السكوت عليه .

كما خالف "عطا محمد موسى "أيوب" عندما عاب على النحاة القدامى أنهم لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية نحو اسم مسند إليه +اسم مسند، والجمل الواقعية المعبّرة عن أحداث لغوية نحو: "محمد قائم" حيث يرى أن ذلك كان يجري بشكل عفوي، وحجته في ذلك هو حديث سيبويه عم المسند والمسند إليه، لأنّ هذان المصطلحات، حسب رأيه مصطلحان يدلان على نموذج تجريدي يمكن من خلاله أن نقس عليه عددا لا حصر له من الجمل.[1]

وقد حاول بعض الدارسين المحدثين ربط هذه التفرقة بالتراث اللغوي العربي القديم[2]، مستدلا بقول سيبويه (ت180هـ) في "باب المسند والمسند إليه": وهما ما لا يغني واحد منها الآخر.[3]

لكن هذا النموذج التركيبي هل يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عندها؟ ثمّ إن هذه النماذج التركيبية تدخل في البحث النجوى في مرحلة التقعيد، أما مرحلة وضع القوانين الضابطة، فالجمل دائما ما تنطلق من الأحداث اللّغوية، وهي التي تفيد فائدة تامة.

---

[1] عطا محمد موسي، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2002م، ص213.

[2] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، [د.ط]، بيروت، 1408ه/1977م، ص21.

[3] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قدير) الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، للطباعة والنشر والتوزيع، ,القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص23.

ومن هنا نجد أن "عبد الرحمن أيوب"، ينص على أن نظام الجملة، كانت تشترك فيه معظم اتجاهات البحث النحويّ في العالم العربيّ والغربي، من حيث أن الجملة عندهم" تتكون من Subject وهو نظير المسند".[1]

باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد عديد من الجمل الواقعيّة ولتوضيح ذلك، اذكر لك أن عبارة (المبتدأ والخبر جملة اسميّة) تصف نموذج الجملة الاسميّة، بينما تصف عبارة (محمد قائم جملة اسمية) مثالا واقعياّ، لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى، وإذا صحّ أن العبارة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية وأنّ الثانية، تصف مثالا لها، فإنّه من اللازم أن نفرق بين نماذج الجمل التي توجد في اللغة من اللغات، وبين الأمثلة التي تردّد في استعمالنا لكل منها.[2]

ولا شك أن هذا المعنى، هو انعكاس للفكر البنيويّ الوصفيّ الذي يؤمن بأن<<مجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات، هو ما يسمىّ بعلم النحو syntax، أما الأمثلة التطبيقيّة لهذه النماذج، فليست علما، بل أحداث واقعيّة سمأّها علماء اللغة المحدثون بالكلام.[3]

أما عن علاقة مفهوم الجملة بالقضية المنطقية فيرى "أيوب" أن النحاة قد عرّفوا الجملة في ضوء القضية المنطقية من حيث أنّها تتركب من ثلاثة أركان هي: المسند والمسند إليه والإسناد (الرابطة)، ولكنه ينسب هذا التعريف إلى البلاغيين، أمّا النحاة فلم يقولوا بأنّ الرابطة جزء من الجملة لأن الجملة الاسمية العربية فيها رابطة لفظية، ولكنهم يقولون بالربط في حالة كون الخبر المبتدأ

[1] دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص128.
[2] المرجع نفسه، ، ص125.
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ظرفا أو جارا و مجرورا حيث أنّهما متعلقان بمحذوف تقديره" كائن وهذا المحذوف نظير الرابطة.[1]

فقد اخذ على النحاة العرب موقفهم من علاقة الإسناد في الجملة العربية فيذهب إلى أن هؤلاء النحاة اعتدوا كلا من الفعل والخبر مسندا، وكلا من الفاعل والمبتدأ مسندا إليه، وهو يرى أن هذا التقسيم لا يستقيم على نحو مطرد لاستناده إلى التقسيم الأرسطي الذي يحوّل على أن تكون الجملة الخبرية فحسب.

ومن ذلك يعود لعدم تقيد النحاة بالمنهج الشكلي في التحليل الذي يتميز في دراسته للغة على ملاحظة المواقع والوظائف المختلفة، وكذلك وصف الواقع اللغوي كما هو من دون حاجة إلى التأويل الذي يخرج اللغة عن طبيعتها. لكن الذي يعم النظر في هذا المحذوف يجده ليس نظيرا للرابطة، بل هو خبر المبتدأ والظرف والجار والمجرور مجرد قيد له، لكن يقصدون بالرابط هنا الرابط الاسنادي، أي علاقة المسند بالمسند إليه، وهي علاقة المحمول بالموضوع عند المناطقة، ولا يقصدون بالرابط الحرف الذي يربط بين طرفي الجملة. هذا يرى أنّ النحاة والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أنّ الفعل والخبر يمثلان المسند وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، وهو يرى أنّ هذا التقسيم لا يستقيم، ويمثل لذلك بالجملة: أقائم محمد؟ فيذهب إلى أن هذه الجملة تشتمل على مسند إليهما إذ أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ وكلمة (محمد) فاعلا، ولو قيل بانّ كلمة (محمد) قد سدّت مسدّ الخبر وأنّها بذلك مسند، لاقتضى ذلك أن تكون كلمة (محمد) مسند ومسندا أليه في الوقت نفسه.[2]

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص128.
[2] المرجع نفسه الصفحة نفسها.

كما يرى "عبد الرحمن أيوب" أنه ليس ضروريا أن يتساوى عدد أجزاء الرمز (ويقصد المسند والمسند إليه) مع عدد الرموز إليه (ويقصد الجملة المثال) وبذلك فإنّه ليس لزاما أن تتكون الجملة من المسند والمسند إليه.[1]

ويرى أنّ النحويين قد ذكروا الكثير من حالات حذف المبتدأ والخبر"من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الاسنادية ذات إبراهيم

-عبد الرحمن أيوب

- تقسيم الكلم عند تمام حسان:

-إن الأفكار التي أبداها تمام حسان في تقسيم الكلام هي جزء من أفكار المنهج الوصفي الذي يسير بمقتضاه بوصفه المنهج الأمثل لفهم اللغة وتفسير ظواهرها إن تقسيمه للكلام قائم على فهمه للنظام الصرفي في اللغة العربية حيث يري انه "ينبني على دعائم:

[1] المرجع نفسه، ص159.

-مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، وطائفة من المباني بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق، وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

وبناء علي تصوره للنظام الصرفي صرّح <<بأننا نجد التقسيم الذي جاء النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم أخر مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى>>.

واستند في تقسيمه الجديد إلى عدد من الأسس لخصها فيما يلي:

-إن تقسيم الثلاثي عند نحاتنا القدماء قام على أساس المبني والأخرى –عند بعضهم –على أساس المعنى والتفريق على أساس أي منهما وحده ليس هو الطريقة المثلي.

-إن امثل الطرق <<أن يتم التفريق على أساس الاعتبارين مجتمعيين، فيبني على طائفة من المباني، ومعها جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من

المعاني>>[1].

- طائفة المباني هي: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، الرسم الإملائي. وطائفة المعاني. وطائفة المعاني هي: التسمية الحدث الزمن، التعليق، المعني الجملي.

-نبه على أمر يرى لزاما التنبه له بـ<<أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز من قسميه من هذه النواحي جميعا إذ

[1] تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، دار النشر، دار الثقافة، ط1، المغرب، 1994م.

ص82.

يكتفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم أن يكون التفريق من حيث المباني فقط وان تعددت أيضا>> .

وبناء على قسم الكلم إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير الظرف، الأداة الخالفة.[1]

الأسس	أنواع الكلم عند تمام حسان						
طائفة المباني	الاسم	الفعل	الأداة	الصفة	الضمير	الظرف	الخالفة
الصورة الإعرابية	نعم	نعم(في المضارع)	لا	نعم	لا	لا	لا
الصيغة	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
الرتبة			نعم	لا	نعم	نعم(مع مدخوله)	نعم(يحفظ مع ضميمتها)
الجدول الإلصاقي	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
التصريفي	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا
الاسنادي	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
الإلصاق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم

الأسس	أنواع الكلم عند تمام حسان						
طائفة المباني	الاسم	الفعل	الأداة	الصفة	الضمير	الظرف	الخالفة

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

الركن الواحد".[1].

ويمضي "عبد الرحمن أيوب"، في استعراض المباني الرئيسيّة لمبحث الجملة عند النحويّين، ويبدأ بمناقشتهم، جاعلا من فكرة الإسناد، محوره الرئيس في النقاش واستنادا إلى هذه الفكرة، لم يوافق "عبد الرحمن أيوب"، ما جاء به النحويّون من تقسيم للجملة على أساس الاسميّة أو الفعلية، لأنّه لم يقنع بدرج بعض التراكيب مثل: جملة النداء، ونعم وبئس والتعجب، تحت نطاق الجملة الفعلية، بل رأى أن تقسيم الجملة في العربيّة على قسمين: "اسنادية وغير اسناديّة والجمل الاسناديّة تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الاسناديّة، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجّب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية.[2]

وهذا المعنى الأخير إشارة إلى قول النحويّن مثلا، في النداء: "اعلم أن أصل المنادى المفعوليّة على تقدير "أدعو" أو "أريد"، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل، وجعلوا يا كالخلف لدلالته عليه.[3]

ويتفق "مهدي المخزومي" فيما عرض له "عبد الرحمن أيوب"، من عدم مقبوليّة أن تجعل تركيب النداء، أو المدح، أو التعجب، جملا فعلية.[4]

وعلل ذلك بقوله :"والمسالة لا تعالج على هذا النحو لانّ النداء أسلوب خاص يؤدّي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصّة، يحسّبها المتكلم والسامع

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، ص129.

[3] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، 1982م، ج2، ص753.

[4] مهدي المخزوميّ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 1406هـ/1986م، ص53.

ولن يؤدّي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء يدل على هذا، أن حذف الأداة من النداء وإقامة الفعل الذي قدّروه مقامه، يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير، وله طبيعة أخرى، ودلالة أخرى، ويتحوّل الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبر، ومن كونه يؤدي وظيفة لغويّة خاصّة إلى كلام يؤدّي وظيفة لغويّة أخرى، ولا شك أنّ أحدا يحس بقولهم: ادعوا عبد الله.[1]

ويبدو أنّ "المخزوميّ"، إذ اتفق مع"عبد الرحمن أيوب "، من جهة لم يمنعه ذلك التوافق مثلما لم يمنعه من غيره، من مخالفته من جهة أخرى، إذ يقول: <<ونحن إذ نتفق مع الدكتور في مخالفته القدماء، نختلف معه في التسمية مثل هذا التعبير جملة، لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدّي مثل تلك الفكرة.

ويبدو أن المخزوميّ، كان أكثر دقة من "عبد الرحمن أيوب" الذي لو استعمل مصطلحا مثل التركيب، بديلا عن (الجملة) لكان انفع في هذا الموضوع إذ أن مصطلح التركيب على ما هو معروف اعمّ من مصطلح الجملة، ولكن على أي حال تبقى قضيّة الإسناد، الأساس المشترك بين الرأيين، وعلى هدي من هذا المعنى، خصّ "عبد الرحمن أيوب"ما سماه (الجمل الاسناديّة) بالشرح والتفصيل موضّحا أنها على نوعيين: اسميّة وفعليّة، ومقتضى الأمر في النوعيين، أن هناك طرفيين في داخل التركيب الجمليّ، يحكمان المعنى ويؤلفانه يطلق عليهما (طرفا الإسناد).[2]

[1] المرجع نفسه، ص53.

[2] مهدي المخزوميّ، في النحو العربي نقد وتوجيه، نفس المرجع السابق، ص53.

ورأى"عبد الرحمن أيوب "أن النحويّين كان لهم التزام مفرطّ بهذه المعادلة التي قادتهم بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تثبيت بعض التصورات التي كان من شأنها أن تسدّ خرقا لقاعدة الإسناد المعروفة التي هي قوام الجملة العربيّة ولعلّ أبرز هذه التصوّرات مسالة الحذف في نظام الجملة، إذ رأى "عبد الرحمن أيوب"إنّ تحقق هذا المعنى في الجملة الاسميّة لا يعدوا كونه عملية خضوع لشكليّة منطقيّة تحتّم وجود الموضوع والمحمول معا حتى يمكن للقضيّة أن تكون قضيّة.[1]

وعلى الرغم من ذلك يقطع "عبد الرحمن أيوب"، بوجود نوع من الجملة العربّية، ذات الركن الاسناديّ الواحد، ويرى أن في الشواهد التي ساقها النحويّون على حذف المبتدأ أو الخبر، أمثلة حقيقيّة لهذا النوع من الجمل، في وقت تعامل النحاة معها، في ضوء تأويلات يراها هو فاسدة، وهذه النظرة ترجع جذورها إلى أصول المنهج الوصفيّ الشكليّ، الذي يقضي بتقرير الواقع على ما هو عليه ويتعامل مع اللغة على أنها مادة مجرّدة، بعيدة عن التأويل والتقدير.[2]

ومن التراكيب التي يرى "عبد الرحمن أيوب "، أنها تدخل تحت النوع المذكور آنفا، الجملة الاسميّة المصدّرة بـ(لولا)، مثل: (لولا محمد لهلكت)، إذ نصّ النحويّون على أنّ ثمّة خبرا محذوفا وجوبا، تقديره (موجود).[3]

وفي هذا المعنى يقول "عبد الرحمن أيوب": <<ولاشك أن معنى الوجود آت من النفي والشرط الذي تدل عليهما (لولا)، حيث أنّ نفي الذات لا يعني إلا

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص158.
[2] دراسات نقدية في النحو العربي، المرجع السابق، ص33.
[3] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت769ه)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، 1980م، مج2، ص393-394.

نفي وجودها، كما أنّ الشرط ترتيب حدوث أمر، أو نفيه، على حدوث أمر آخر أو نفيه وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى بجملة الشرط وهذا الحدث هو وجود الذي هو لازم لدلالة الذات ومعنى هذا أن الذي يكمل الفائدة في جملة الشرط هو(لولا)>>، فلماذا لم يقل النحاة بأنّها سدّت مسدّ الخبر، لأنّها دلّت عليه، كما تسد الحال التي تدلّ على الخبر مسدّه، في مثل: "ضربني العبد مسيئا"ولما كان معنى النفي والشرط في (لولا) يقتضيان معنى الوجود فقد قال النحاة بوجوب حذف الخبر إذا كان مجرّد الوجود، أما إذا كان غير مجرّد الوجود، فقد أوجبوا ذكره، وذلك في رأينا لعدم دلالة (لولا) عليه حينئذ.[1]

وفي تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، يرى "أيوب" أنّ هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بالمنطق الأرسطي، يقول: <<وهذان اللفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية هما باللاتينية (praedicatum)و(subrectum)، وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحيين فيما بعد ، في حديثه عن اللغة وهذا أمر له دلالته>>.[2]

والواقع أنّ أرسطو حين عرّف الجملة لم يستخدم هذين المصطلحين، وإنما عرّفها على أنّها قسم من أقسام الكلام له معنى ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظا وأن كان لا يعبر هن حكم.[3]

يلاحظ على هذا التعريف انّه يميّز الجملة من الكلمة، لأنّ جزء من الكلمة لا يدل على معناها على أنّ أهم ما في التناول الأرسطي للجملة هو أنّه لم يهتم إلا

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص160-159

[2] دراسات نقدية في النحو العربي، ص 128.

[3] ينظر: عبد الرحمن الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر [د.ط]، بيروت، 1979م، ص 102.

بالجملة الخبرية، ذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وهو يتكون من ثلاث قضايا (propositions) مقدمتين ونتيجة كل منهما تثبت أو تنفى شيئا، وكل جملة تتكون من موضوع ومحمول، وقد يكون المسند إليه والمسند ترجمة لغوية متأثرة بالموضوع والمحمول عند أرسطو.[1]

ويظهر من توجه "أيوب" هذا أنّه يعيب على النحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثرا بالقضية الدلالية المنطقية، لأنّ ذلك سيؤدي إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف وهو لا يقره المنهج الشكلي الذي التزم في نقده التراث النحوي العربي، على أنّ رفض التقدير الذين أدى به "أيوب"ودعاه الوصفيّة عموما لا يأخذ به المحدثون عامة ومن هؤلاء الباحث "داود عبده" الذي يخالف أيوب في تقديره أنّ النحاة ينزعون منزعا فلسفيا حين يقدرون ضميرا مستترا في مثل قولنا: اضرب، وهو يرى أنّ التركيب اللّغوي للعبارة هو الذي يستلزم وجود الفاعل في بعض الجمل وإلاّ لكان المرء أن يقدر أنّ هناك فاعلا لكلمة "موجع" من قولنا: "الضرب موجع"، انطلاقا من الفكرة الفلسفية القائلة بأنّ لكل حدث محدث[2]، على أن "داود عبده" يعود ويرفض بعض أنماط التقدير التي كانت الغاية منها تبرير الحركات الإعرابية التي شذّت عن قواعد النحاة، كما في تعليل قراءة كلمة "ربّ" من قوله تعالى:{الحَمْدُ لِلَهِ رَبِّ العَالَمِينَ).[3] بالرفع والنصب.

[1] المرجع نفسه، ص103-102.
[2] علي بن داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، [د.ط]، 1973، ص27.
[3] سورة الفاتحة، الآية:2.

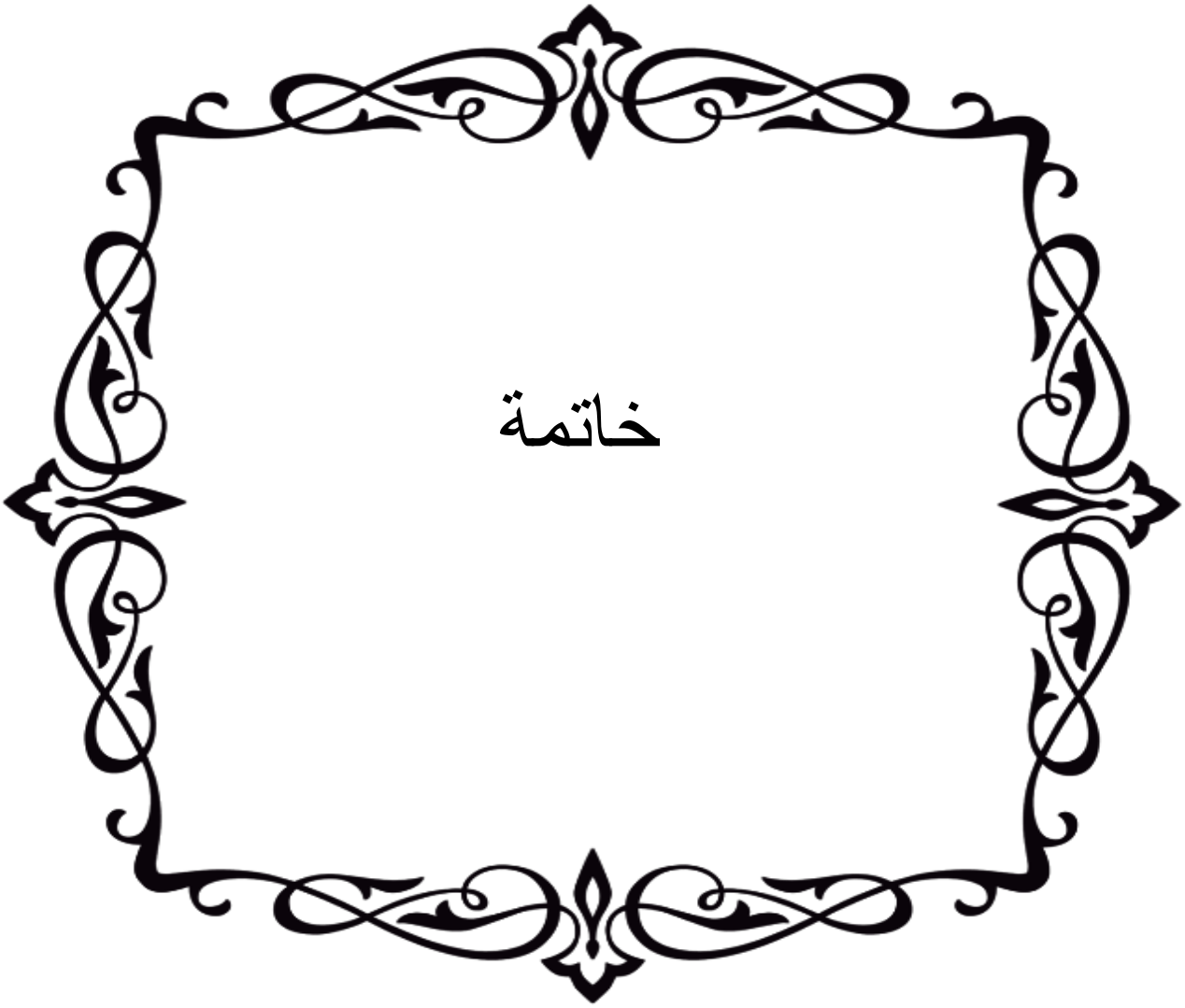

خاتمة

الخاتمة:

-يعد دراسة المورفيم من الدراسات التي التي عني بها علماء اللغة المحدثون ومع ذلك فان الدارس لكتب الاقدميين نجدهم قد تطرقوا ال(الكلمة) في مقدمات كتبهم اشارة الى ما يعرف اليوم عند المحدثيين (المورفيم) .

- علم الصرف هو العلم الذي يبحث في التغييرات التي تلحق ببنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي.

-يعتبر الدرس الصرفي من اهم العلوم العربية فهو الفاصل في ضبط الصيغ الكلم اي معرفة ابنية وصيغ الكلمات ,والتصريف في احوال ابنية عامة .

- اهتم علماء العرب بالمورفيم وعرفوه بانه اللفظ الدال على المعنى رغم اختلاف بين تعاريفهم الا انهم يجمعون الا ان المورفيم اصغر وحدة صرفية في بنية الكلمة تحمل معني معين.

-علم المورفولوجيا اشمل من علم الصرف التقليدي فهو يتضمن الي الموضوعات تتعلق بالمسائل التركيبية التي تمثلها المورفيمات الصرفية في السياق.

- يعتبر المورفيم اصغر وحدة صرفية لها معنى تركيبي وهو في التصنيف التراتبي للوحدات اللغوية ياتي بعد المقطع .

- المورفيم وحدة اساسية للتحليل الصرفي وهو حاصل تحليل الكلمة الى اصغر عناصرها التركيبية .

-لا يلزم ان يكون للمورفيم وظيفة نحوية في كل استعمالاته.

- تتخذ كل لغة نظاما مورفولوجيا خاصا بها تعبر به عن معانى نحوية متنوعة.

قائمة المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

المصادر والمراجع:

-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3, القاهرة 1966م.

-ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد البخار، مطبعة دار الكتب، القاهرة1952.

-ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت لبنان1999م.

- -أبي بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ناشر مكتبة عصرية، ج2، ط1، 1424هـ- 2003م.

-التصريف الملوكي، لابن جني نقلا عن أبنية الصرف، تحقيق: د.ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1996م.

-الرضى محمد بن الحسن، شرح شافية بن الحاجب، بيروت، دار الكتب الحملاوي محمد، شذا العرف، منصورة، دار العقد، ط1، لبنان، 1402.

-بشر كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع [د.ط]، القاهرة، 1975.

-بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20 القاهرة، 1980م.

-تمام حسان

- البيان في روائع القرآن، دراسات لغوية أسلوبية في النص القرآني، دار عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1413هـ- 1993م.

-الخلاصة النحوية، الناشر، ط1، عالم الكتب، 1420هـ.

-اللغة العربية معناها ومبناها، دار النشر، دار الثقافة، ط1 المغرب 1994م.

-مناهج البحث في اللغة، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ج1، 1955م.

-داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، [د.ط]، بيروت 1973م.

-ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، ط1 بيروت.

-سمير شريف، إستينية اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، دار النشر الأردن، 1424هـ- 2008م.

-سيبويه، كتاب تحقيق، عبد السلام هارون، ج2، ناشر مكتبة الخانجي، ط3 القاهرة، 1408هـ- 1988م.

-شرحبيل عقيل، على ألفية ابن مالك ودراسات نقدية في النحو العربي المطبعة الأدبية، بيروت، 1985م.

-شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتعليل، يونس ,ليبيا ط1، ج1.

-صلاح حسين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، الرياض، 1984م.

-عبد الرحمن الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [د.ط]، بيروت، 1979م.

-عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1982م.

-عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار إسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002م.

-محمد بن محمد بن الحاج، المدخل، مطبعة العامرة الشرافية، قدور مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط1، 1492هـ- 2008م.

-محمد عبد المقصود، دراسة البنية الوصفية، دار العربية، ط1، القاهرة 2006م.

-محمود مطرجي، في الصرف وتطبيقاته، مكتبة الدراسات والتوثيق في دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، [د.ط]، 2001.

-مصطفى الغلاييني، مجامع الدروس العربية، عبد المنعم الخفاجي، مكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1415هـ- 1994م.

-مهدي المخزومي، النحو العربي: نقد وتوجيه، ط3، لبنان، 1986م.

-نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، [د.ط]، الكويت، 1978م، وينفي يوسف

الخانجي، مدخل إلى الألسنية العربية، منشورات العالم العربي، جامعة دمشق، ط1.

-جعفر، البناء الصرفي للغتين العربية والسواحلية، دراسة تقابلية.

❖ **مقـــال:**

-حمو، محاولة ألسنية في الإعلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، [د.ط]، ديسمبر، 1989م.

❖ **المجـــلات:**

-جعفر عبابنة، 2006/07/03م، مجمع اللغة العربية الأردني، مجلة 4 .1985م.

- عبد الرحمن أيوب، البناء الصرفي في الأسماء والأفعال في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد السابع، 27 أكتوبر 2020م.

-عبد الغني شوقي، موسى الأبدعي، أستاذ النحو والصرف والمشارك، بجامعة خالد السعودية، من قضايا المورفولوجية العربية في التصنيف والشكل الوظيفي مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، 2017م.

❖ **رسائل ماجيستر:**

-مجيد محمد جبر العبودي، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمان أيوب، رسالة ماجيستر، إشراف، محمد الضاري حمادي، جامعة بغداد العراق، 2005.

❖ **المراجع بالأجنبية:**

- General, linguistique and descriptive, grammaire, J, R, Firth, novembre,1951.

فهرس الموضوعات

البسملة

الإهداء

مقدمة.....أ

-الفصل الأول: المعاجم.....03

- تعريف المعجم.....04

ا- لغة..... 04

ب- اصطلاح..... 04

-تصنيف المعجم عند العرب.....05

- المستوى اللغوي..... 06

- مرحلة تدوين ألفاظ اللغة وتفسيرها دون ترتيب..... 07

- مرحلة تدوين الألفاظ مرتبة 07

- مرحلة وضع المعاجم العامة 07

- مادة المعجم.....08

-مصادر جمع مادة المعجم.....08

- أسباب تأليف المعجم.....11

- وظائف المعجم.....12

-أهمية المعجم 12

الفصل الثاني: الألفاظ المعاجم.....14

-تمهيد..... 16

-تعريف الألفاظ المعاجم..... 17

- مدرسة نظام الالفبائي 17

- مدرسة القافية.....18

- مدرسة الأبجدية..... 20

- الترتيب الهجائي..... 21

- الترتيب الصوتي.....23

- ترتيب المداخيل.....26

-**الخاتمة**.....29

- **قائمة المصادر والمراجع** 31

- **الفهرس** 34

ملخص

مصطلح التصريف في تراثنا اللغوي يمتاز بدقة مسائله جعلهم يضعونه في نهاية مدوناتهم من أجل الاستعداد لتحصيله، فجعلوا بذلك علم النحو مفتاح لفهم وتحصيل مسائل الصرف, كما هو العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية أي المورفيمات، أفضت إلى شحنه بمفاهيم مختلفة تبعا لمدارس اللسانية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

- المورفيم، المصطلح، المورفولوجيا، الصرف، اللسانيات

Summary

The term conjugation in our linguistic heritage is characterized by the accuracy of its issues, which made them put it at the end of their blogs in order to prepare for its collection, so they made the science of grammar a key to understanding and collecting morphological issues, as is the science that studies morphological units, i.e. morphemes, which led to charging it with different concepts according to contemporary linguistic schools.

key words:

-morpheme, term, morphology, morphology, linguistics